

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس  
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

**فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة مؤسسة رام سكر - مستغانم**

تحت اشراف الأستاذ:

د. أزموور رشيد

مقدمة من طرف الطالب:

بن بدرة كريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	معرفية الطيب	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مقررا	أزموور رشيد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	مخالدي يحي	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2022م - 2023م.

## الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا البحث العلمي، والذي منحنا الصحة والعافية والعزيمة لتحقيقه.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف (أزمور رشيد) على كل ما قدمه لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إبراز موضوع دراستي في جوانبها المختلفة. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

وأود أن أعبر عن تقديري وامتناني العميق لكل الأساتذة المحترمين والأستاذات في جامعة (عبد الحميد بن باديس)، الذين بذلوا جهودًا كبيرة في إثراء معرفتنا ومهاراتنا الأكاديمية.

أشكركم مجددًا على كل ما قدمتموه من مجهودات، ونتمنى للجميع دوام النجاح والتفوق في مجالاتهم الأكاديمية والعملية.

والله الموفق.

تحياتي

كريم

## الشكر والتقدير :

أتقدم بجزيل الشكر لمن أحاطنا بتوجيهاته و سقانا من بحار علمه إلى جميع أساتذة و دكاترة قسم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير خاصة الأستاذ المؤطر أزمور رشيد و إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة في مؤسسة "رام سكر مستغانم" .

كما لا يسعني بعد إتمام هذا العمل إلى أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لعائلتي على دعمهم لي و توجيهي نحو طريق العلم دون أن أنسى كل من قدم لنا يد العون و كل من ساندنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا

العمل

# الفهرس

## الفهرس:

### الصفحة

	إهداء
	الفهرس.
أ	المقدمة العامة.....
1	الفصل الأول: مدخل عام حول التدقيق .....
3	المبحث الأول: ماهية التدقيق.....
3	المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق ومفهومه.....
4	المطلب الثاني: أهمية التدقيق وأهدافه.....
7	المطلب الثالث: أنواع التدقيق.....
9	المبحث الثاني: التدقيق الداخلي.....
9	المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي.....
9	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي.....
11	المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي.....
12	المبحث الثالث: أساسيات التدقيق الداخلي.....
12	المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي.....
14	المطلب الثاني: مراحل عملية التدقيق الداخلي.....
17	المطلب الثالث: أدوات التدقيق الداخلي.....
23	الفصل الثاني: فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.....
25	المبحث الأول: ماهية الفعالية.....
25	المطلب الأول: مفهوم الفعالية.....
25	المطلب الثاني: خصائص فعالية المؤسسة.....
26	المطلب الثالث: عناصر الحكم على الفعالية.....
28	المبحث الثاني: مدخل حول المؤسسة الاقتصادية.....
28	المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسة الاقتصادية.....
29	المطلب الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية.....
33	المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية وأهدافها.....
36	المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي على المؤسسة .....
36	المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.....
37	المطلب الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.....
38	المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحقيق فعالية الأداء للمؤسسة.....
40	الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم.....

42	المبحث الأول: ماهية مؤسسة رام سكر بمستغانم.....
42	المطلب الأول: تعريف ونشأة مؤسسة رام سكر بمستغانم.....
44	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة رام سكر بمستغانم.....
46	المطلب الثالث: أهداف مؤسسة رام سكر بمستغانم.....
46	المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر بمستغانم.....
46	المطلب الأول: تقييم نظام التدقيق الداخلي في المؤسسة.....
46	المطلب الثاني: تنفيذ مهمة التدقيق.....
48	المطلب الثالث: إعداد التقارير.....
50	المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء مؤسسة رام سكر بمستغانم.....
50	المطلب الأول: مدى فعالية تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي في المؤسسة.....
75	المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية.....
76	المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة وتقييم المخاطر في مؤسسة رام سكر بمستغانم.....
79	الخاتمة العامة.....
83	قائمة المصادر والمراجع.....
87	الملاحق.....

قائمة الجداول:

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
54	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	01-3
55	توزيع مفردات العينة حسب العمر	02-3
56	توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي	03-3
57	توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي	04-3
58	توزيع مفردات العينة حسب المستوى الوظيفي	05-3
59	توزيع مفردات العينة حسب الخبرة الوظيفية	06-3
60	توزيع مفردات العينة حسب الشهادات المهنية	07-3
65	تحليل فقرات التدقيق الداخلي	08-3
67	تحليل فقرات فعالية الأداء في المؤسسة	09-3

قائمة الأشكال:

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
7	أنواع التدقيق	01-1
11	أنواع التدقيق الداخلي	02-1
13	معايير التدقيق الداخلي	03-1
15	مراحل عملية التدقيق الداخلي	04-1
18	أدوات التدقيق الداخلي	05-1
29	تصنيف المؤسسة الاقتصادية	01-2
30	تصنيف المؤسسة حسب المعيار القانوني	02-2
32	تصنيف المؤسسة حسب المعيار الحجم	03-2
33	تصنيف المؤسسة حسب المعيار الاقتصادي	04-2
54	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	01-3
55	توزيع مفردات العينة حسب العمر	02-3
56	توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي	03-3
57	توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي	04-3
58	توزيع مفردات العينة حسب المستوى الوظيفي	05-3
59	توزيع مفردات العينة حسب الخبرة الوظيفية	06-3
60	توزيع مفردات العينة حسب الشهادات المهنية	07-3

# المقدمة العامة



إن ما يهم إدارة المؤسسة هو ضمان الأداء الجيد والتحكم أكثر في العمليات التي هي بصدد إدارتها وتسييرها، وعليه فهي بحاجة ماسة إلى الاطمئنان على سلامة نظام الرقابة الداخلي و حسن تشغيله لما له من أهمية قصوى خاصة في منع وقوع الأخطاء والتجاوزات، وأيضاً في اكتشافها في الوقت المناسب ما يسمح بتحليلها وتحديد أسبابها ومواطن الضعف، بغية تحسينها وبالتالي تقليل الأخطاء والانحرافات مستقبلاً ومنع حدوثها.

و ككل الأنظمة فإن نظام الرقابة الداخلية يحتاج إلى تقييم و ضمان السير الحسن للإجراءات و متابعة العمليات و التدقيق فيها، و يقتضي ذلك وجود مصلحة خاصة و مستقلة توكل لها هذه المهمة، ألا وهي مصلحة التدقيق الداخلي، خاصة مع التطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية و ظهور الإدارة بمفاهيمها و أساليبها المتطورة، فالتدقيق الداخلي يعد أهم مكونات التنظيم فهو يؤمن حماية الموارد من الهدر و الضياع و سوء الاستعمال و يوفر بيانات يمكن الاعتماد عليها، و يعمل من خلال الإدارة إلى رفع الكفاءة و الفعالية الاقتصادية للأداء و يؤكد للإدارة مدى التزام العاملين بالأنظمة و التعليمات و الإجراءات التي وضعتها الإدارة العليا فهو نشاط يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها.

نظراً للدور الكبير الذي يلعبه التدقيق الداخلي في ضمان الاستمرار والنمو في المؤسسة وتحسين أدائها، و بغية الإلمام بهذا الموضوع والغوص فيه بصفة أكثر تفصيلاً سنحاول من خلال مذكرتنا الإجابة عن الإشكالية التالية:

### الإشكالية:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق الفعالية في المؤسسة ؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم طرح التساؤلات التالية:

ما هو مفهوم التدقيق الداخلي؟ وما هي أهدافه ؟

كيف يساهم التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار ؟

كيف يساهم التدقيق الداخلي في رفع كفاءة المؤسسة ؟

كيف تساهم نتائج التدقيق الداخلي في تقييم أداء المؤسسة ؟

### الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات المطروحة سابقاً نطرح الفرضيات التالية:

التدقيق الداخلي عنصر أساسي وفعال في المؤسسة.

للتدقيق الداخلي دور فعال في اتخاذ القرارات بالمؤسسة.

يساعد التدقيق الداخلي المؤسسة في تحقيق أهدافها.

أهمية الدراسة:

يعتبر التدقيق الداخلي عنصر أساسي ورئيسي للتحقق من صحة المعلومات والبيانات في المؤسسة وتعتبر الإدارة أهمية كبيرة لرأي المدقق وتقريره فمن خلاله تستطيع الإدارة اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة التي تهدف إلى تحقيق أكبر فعالية ممكنة.

أهداف البحث:

إبراز مفهوم التدقيق الداخلي.

إبراز مفهوم الفعالية.

مدى أهمية التدقيق الداخلي في تحقيق الفعالية في المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

الموضوع يدخل في صميم التخصص.

دور التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي والذي نستطيع من خلاله وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة وذلك من أجل التعمق في مختلف جوانب الموضوع من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل التريص

هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى 3 فصول، الفصلين الأولين متعلقين بالجانب النظري وفصل متعلق بالجانب التطبيقي.

حيث تطرقنا في الفصل الأول المعنون بمدخل عام حول التدقيق إلى ماهية التدقيق كمبحث أول والتدقيق الداخلي كمبحث ثاني ثم أساسيات التدقيق كمبحث ثالث.

أما الفصل الثاني فهو معنون بفعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية حيث يضم الفعالية كمبحث أول ومدخل حول المؤسسة الاقتصادية كمبحث ثاني ثم أثر التدقيق الداخلي على المؤسسة كمبحث ثالث.

أما الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فقد كان معنون بدراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام مستغانم ويضم تقديم مؤسسة رام مستغانم كمبحث أول والتدقيق الداخلي في مؤسسة رام مستغانم كمبحث ثاني ثم دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء مؤسسة رام مستغانم كمبحث ثالث.

وفي الأخير الخاتمة للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات وأيضاً استخلاص النتائج

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: مؤسسة رام مستغانم

الحدود الزمنية: شهر مارس 2023

مرجعية الدراسة:

اعتمدنا على مجموعة من المراجع تتمثل في الكتب ومذكرات الماجستير والماستر.

صعوبات الدراسة:

التعقيدات والصعوبات الكبيرة في الحصول على تربيص

صعوبة الحصول على المعلومات في التربيص

الدراسات السابقة:

مذكرة ماجستير تحت عنوان المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة من إعداد الطالب لطفي شعباني جامعة الجزائر 2003 – 2004 حيث كانت الإشكالية المطروحة ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية حيث أشارت الدراسة الى الدور الهام الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تسيير المؤسسة وتحسين أداءها.

مذكرة ماستر تحت عنوان فعالية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في تسيير المؤسسة الاقتصادية من إعداد الطالبة بن عمرة الهام جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس 2018-2019 حيث كانت الإشكالية ما مدى فعالية التدقيق الداخلي على المؤسسة الاقتصادية حيث أشارت الدراسة الى دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي وزيادة الفعالية للمؤسسة.

مذكرة ماستر تحت عنوان التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات الاقتصادية من إعداد الطالب محمد فلاق جامعة سكيكدة 2009 – 2010 حيث كانت الإشكالية ما هي العلاقة بين التدقيق الداخلي و ضبط الجودة في المؤسسة حيث أشارت الدراسة الى الدور البارز الذي يحتله التدقيق الداخلي في الرفع من جودة المؤسسة.

## الفصل الأول :

مدخل عام حول التدقيق

تمهيد :

مع التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات و كبر حجمها وتنوع أعمالها و مجالاتها أصبح من الضروري فصل الملكية عن التسيير وهذا ما دفع بالمؤسسات إلى تبني وظيفة جديدة في الهيكل التنظيمي تسمح لها بمراقبة و فحص الوسائل الموضوعة تحت تصرف الإدارة أو المديرية العامة بغية تسيير المؤسسة و مراقبة كل الوسائل بأنواعها و اختلافاتها سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية و ذلك لتحديد الانحرافات و التجاوزات و الأخطاء التي نتجت عن كثرة العمليات و المعلومات المتدفقة.

ولهذا تبنت المؤسسات ما يدعى بالتدقيق الداخلي لمراقبة و تدقيق مختلف المصالح و تقييم كل قسم من أقسامها و لذلك تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث و كل مبحث تطلب ثلاث مطالب على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق.

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: أساسيات التدقيق الداخلي.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق ومفهومه

مفهوم التدقيق:

لقد تنوعت واختلفت تعاريف التدقيق حسب اختلاف وتنوع وجهات نظر مختلف المختصين ومن أبرز هذه التعاريف:

التعريف الأول: التدقيق هو فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعالية لأي منشأة ، و أن يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء الرأي الفني من خلال تقريره.<sup>1</sup>

التعريف الثاني: التدقيق هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقه موضوعيه لغرض التأكد من درجة صحة هذه العناصر، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.<sup>2</sup>

التعريف الثالث: هو فحص وتقييم لنظام الرقابة الداخلية وجميع الدفاتر والعمليات والسجلات و البيانات المحاسبية والتحقق من نتيجة أعمال المشروع من الربح والخسارة، و التأكد من سلامة المركز المالي للخروج برأي فني محايد ومستقل حول صحة القوائم المالية خلال فترة مالية معينة.<sup>3</sup>

ومن التعاريف السابقة للتدقيق نجد أن التدقيق كنشاط يركز على ثلاث نقاط أساسية وهي<sup>4</sup> :

الفحص : و يعني فحص انتقادي للبيانات و السجلات للتأكد من مدى صحة و سلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها، بمعنى الفحص الكمي والنقدي لمجمل الأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط الشركة.

التحقق : يبدي المدقق الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الرقابي والإداري وكذلك على مدى مصداقية تمثيل المركز المالي للشركة عن الوضعية الحقيقية للفترة محل التدقيق.

التقرير: و يعني قيام المدقق بإعداد تقرير نهائي في أشكاله المختلفة ليقدمه الى الجهات المهنية، سواء داخلية أو خارجية حيث يعد التقرير حوصلة نهاية فترة المدقق في فحص و تدقيق شامل أو جزئي للقوائم المالية للمؤسسة.

<sup>1</sup>عسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص14.

<sup>2</sup>رأفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات العملي ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012 عمان، ص19.

<sup>3</sup>محمد التهامي طراهر- مسعود صديقي، مراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص 09.

<sup>4</sup> بن زعمة سليمة، بحري ريمة، التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، العدد 04 ، 2008، ص 85.

التطور التاريخي للتدقيق:

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني الشخص الذي يتحدث بصوت عال، حيث نشأت مهنة التدقيق منذ القدم إذ نجد أن الحضارة القديمة قد مارست هذه المهنة ولكن بطرق تختلف على ما هو الحال عليه الآن، كما نجد أنه في العصر الإسلامي قد تمت ممارسة وظيفة التدقيق بحيث أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل موسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاية وتدقيقها والغرض الرئيسي كان اكتشاف الغش والخطأ<sup>1</sup>.

كما نجد أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل واليونان والرومان كانت تمارس هذه الوظيفة، ففي العصر الروماني كانت تنفذ من قبل موظفين مختصين هم القضاة المكلفين من قبل الإمبراطور بالتدقيق في مختلف النشاطات الحرفية والتجارية مقدمين في نهاية المهمة تقريراً شفوياً يهدف عادة لفرض عقوبات<sup>2</sup>.

ولقد تطورت وظيفة التدقيق عبر العصور وخاصة منذ بداية القرن العشرين وهذا التطور راجع إلى العوامل التالية:

- \_ تطور اقتصاد السوق و ظهور الثورة الصناعية.
- \_ زيادة حجم المشروعات و ظهور الثورة الصناعية.
- \_ صدور بعض القوانين و التشريعات.
- \_ حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم.

المطلب الثاني: أهمية التدقيق وأهدافه

1- أهمية التدقيق: للتدقيق أهمية كبيرة للأطراف المستخدمة للقوائم و التقارير المعدة من طرف المؤسسة<sup>3</sup>:

1. إدارة المؤسسة: و تتمثل أهميته في:
  - \_ رأي مستمد ودليل لمستخدمي القوائم المالية داخل وخارج المؤسسة حول عدالتها.
  - \_ أساس الحصول على القروض من البنوك ومؤسسات الإقراض والموردين.
  - \_ أساس لتحديد سلامة المركز المالي.
  - \_ أساس لتقرير وتحديد ربحية العمليات وقوتها الإردية.
  - \_ أساس لتجنب العسر المالي أو الإفلاس أو الاختلاس.
2. الدائنين والموردين: يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقاً لقوة المركز المالي.

<sup>1</sup>هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص18.  
<sup>2</sup>إيهاب نظمي وآخرون، تدقيق الحسابات الإطار النظري، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 11-12.  
<sup>3</sup>رافقت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص26-29.

3. البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في التمويل قصير الأجل للمؤسسات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها، لهذا فإنها تعتمد على تقرير المدقق لدراسة و تحليل القوائم المالية و تعتمد عليها كأساس للتوسع فيه أو الإحجام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح القرض.

4. المؤسسات الحكومية: تعتمد على القوائم المالية وتقرير المدقق للتخطيط، المتابعة، الإشراف والرقابة على المؤسسات الاقتصادية، وتأكيد التزامها بالتعليمات، الإجراءات والتوجيهات ومدى الالتزام بالخطط الموضوعة وتحديد الانحرافات وأسبابها.

5. نقابات العمال: تعتمد نقابات العمال على القوائم المالية عند التفاوض مع الإدارة بشأن السياسة العامة للأجور والمشاركة في الأرباح وغيرها، ويجب أن تكون القوائم عاكسة فعلاً لحال المؤسسة.

6. مصلحة الضرائب: تعتمد مصلحة الضرائب على القوائم المالية المعتمدة بتقليل الإجراءات الروتينية، و حصولها على الكشف الضريبي في الوقت المناسب وسرعة تحديد الوعاء الضريبي وتحصيل الضريبة.

7. الاقتصاد القومي: يعتمد كذلك الاقتصاديون في هياكل الدولة على القوائم المالية للوصول إلى تحديد المؤشرات الوطنية منها مثلاً الدخل القومي، الناتج الداخلي الخام وغيرها، والقيام بعملية التخطيط الاقتصادي واتخاذ قرارات تنموية تخدم الصالح العام، لهذا يجب أن تكون المعلومات الظاهرة على هذه القوائم المالية تعبر عن واقع فعلي، فمهنة التدقيق من المهن التي ساهمت مساهمة فعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب.

2- أهداف التدقيق: يمكن حصر أهداف التدقيق على النحو التالي<sup>1</sup>:

1. إبداء الرأي الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية لنتائج أعمال المؤسسة ومدى توافقها مع القواعد والأعراف المحاسبية المتعارف عليها.

2. بيان مدى مصداقية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية لكافة الأطراف المعنية، وذلك عن طريق التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية والمالية المثبتة في دفتر المؤسسة، وتقرير درجة الاعتماد عليها.

3. التأكد من الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر التي توضح مدى إتباع الإجراءات والتعليمات والوثائق الإرشادية، واكتشاف ما قد يوجد فيها من أخطاء متعمدة وغير متعمدة.

4. تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش لشعور منفذ العمليات بأن عمله خاضع للرقابة والتدقيق.

5. المساعدة في القضاء على مظاهر الإسراف في استخدام المواد الإنتاجية في المؤسسة عن طريق تحليل البيانات المالية.

6. تقييم الأداء ونتائج الأعمال ورفع مستوى الكفاءة و الفعالية في المؤسسات محل التدقيق.

<sup>1</sup>خالد أمين عيد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص10.



7. خدمة كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الإدارية او المستثمرين أو رجال الأعمال المحللين الماليين الاقتصاديين والهيئات الحكومية.

8. المساعدة على التوفيق ما بين هدف تحقيق أقصى ربح ممكن للمؤسسة وهدف التحقيق الرفاهية للمجتمع.

بالإضافة الى ذلك للتدقيق اهداف ميدانية أهمها<sup>1</sup>:

الوجود والتحقق: يقصد به ان جميع العناصر الظاهرة في الميزان وجدول النتائج وغيرها التي يمكن تدقيقها لإبداء الرأي بشأنها موجودة فعلا أي قد تحققت خلال السنة التي تغطيها هذه القوائم المالية لذلك يكون الهدف من التدقيق في هذه الحالة هو التحقق من الوجود أو الحدوث.

الشمولية والكمال: بمعنى ان القوائم المالية تشمل جميع عناصرها بدون استثناء وبالتالي يكون الهدف من التدقيق هنا هو التحقق من الاكتمال أي ان كل ما حدث ووقع أثناء السنة المالية موضوع الفحص تم تسجيله وإظهاره في قوائم المالية.

التقييم أو التخصص: ويعني ذلك ظهور عناصر القوائم المالية بالقيم الملائمة، وبالتالي الهدف من التدقيق في هذه الحالة هو التحقق من صحة التقييم وتكلفة الأصول والالتزامات وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتكوين المخصصات اللازمة للأصول المحتمل تعرض قيمتها للنقص والخسائر.

الملكية والديون: ويقصد به ان المؤسسة تمتلك الأصول فعليا وأنها مدينة بالالتزامات الظاهرة بالميزانية ويكون هدف التدقيق هو التحقق من الملكية وأن الأصول الظاهرة هي تلك المؤسسة وأنه لا توجد عليها أية حقوق للغير بمعنى ان القيم الظاهرة في القوائم المالية تم تصنيفها وتبويبها بالصورة السليمة وأن طرق الإفصاح تتماشى وتلك التي تتطلبها المبادئ المحاسبية المقبولة وبالتالي يكون الهدف من التدقيق هو إعطاء رأي موضوعي في التقارير للأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة، و التحقق من سلامة التبويب وتصنيف الحسابات المختلفة والإفصاح عن كل المعلومات اللازمة والمهمة عن الأصول.

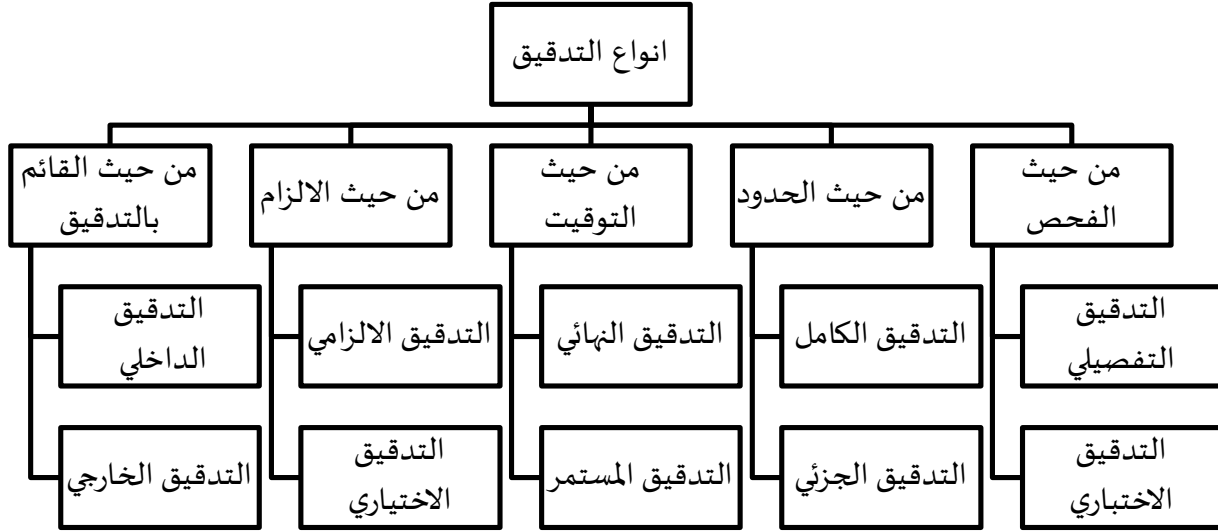
إبداء رأي فني: إن الهدف الأساسي من عملية التدقيق هو رأي فني محايد حول المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها من خلال التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة مراقبه عناصر الأصول والخصوم، و التأكد من التسجيل السليم للعمليات والأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة محاولة كشف أنواع الغش التلاعب والأخطاء تقييم الأداء الأهداف والخطط الهيكل التنظيمي وغيره.

<sup>1</sup>محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002-2003، ص16-17.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق

للتدقيق عدة أنواع ويمكن عرضها على الشكل التالي:

الشكل رقم (1-01): أنواع التدقيق.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على أحمد حلبي جمعة، مدخل الى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء، 2005، عمان، ص 11.

من حيث مدى الفحص:

ينقسم إلى نوعين<sup>1</sup>:

**التدقيق التفصيلي:** يقوم المدقق من خلاله بتدقيق جميع الدفاتر والسجلات والمستندات والحسابات بمعنى تدقيق جميع المفردات محل الفحص ويصلح هذا النوع من التدقيق للمنشآت الصغيرة حيث أنها تحتوي على عدد قليل من العمليات والأحداث.

**التدقيق الاختباري:** يقوم المدقق باختبار عدد من المفردات (عينة) ليقوم بعملية الفحص وعند الوصول الى النتائج يتم تقييمها على المجتمع الذي أخذت منه العينة ويتم إعادة التدقيق بإتباع المدقق أحد هذه الأساليب أسلوب الشخصي أو الأسلوب الإحصائي.

من حيث حدود التدقيق:

يشمل نوعان هما<sup>2</sup>:

**التدقيق الكامل:** وهو التدقيق الذي يخول مدقق الحسابات نطاقاً غير محدد للعمل الذي يؤديه، بمعنى عدم وجود قيود أو تحديد نطاق عمل المدقق من قبل الإدارة، و يتطلب هذا النوع من التدقيق من مدقق

<sup>1</sup>أحمد حلبي جمعة، مدخل الى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء، 2005، عمان، ص 11-19.  
<sup>2</sup>عسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص20.

الحسابات تقديم رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية ككل بغض النظر عن الاختبارات التي قام بها حيث أن مسؤوليته تشمل جميع العناصر التي لم تخضع للفحص. التدقيق الجزئي: هو التدقيق الذي يتضمن بعض القيود على نطاق عمل المدقق كأن يقتصر عمل مدقق على تدقيق بعض العملية دون غيرها أو تدقيق الميزانية دون غيرها ويتم تحديد ذلك وفقا للعقد الذي تم بين المدقق والجهة التي قامت بتعيينه.

من حيث التوقيت:

يتضمن نوعان كالتالي<sup>1</sup> :

التدقيق النهائي: يعد التدقيق النهائي مناسباً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك لأن المدقق يبدأ عمله عند إقفال الدفاتر و ترصيد الحسابات وفي هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل على البيانات بعد تدقيقها كما انه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المنشأة بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق. التدقيق المستمر: يقوم فيه مدقق الحسابات بالتردد على المنشأة من وقت إلى آخر أو على فترات دورية وغير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبية التي تمت.

من حيث الإلزام:

تتمثل فيما يلي<sup>2</sup> :

التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي تلتزم به المنشآت وفقا للقانون السائد ويتم تعيين المدقق من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه وفي حالة تعدد المدققين فإنهم مسئولون بالتضامن. التدقيق الاختياري: هو ذلك الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون إلزام قانون على وجوب القيام به، وقد يكون ذلك كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة وكما هو موضح في العقد الذي يبرم بين الطرفين (المدقق والعميل).

من حيث القائم بعملية التدقيق:

فهو ينقسم إلى نوعين<sup>3</sup> :

التدقيق الداخلي وهو فحص العمليات المنشأة ودفاتها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة الإدارة أو قسم من داخل المنشأة وهي تمثل جزءا من نظام الرقابة الداخلية. التدقيق الخارجي هو الفحص الأنتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المنشأة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب لنوعية الفحص المطلوب منه وذلك بهدف إبداء رأي فني محايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

<sup>1</sup>الصبان محمد سمير، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدارة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 ص36.

<sup>2</sup>خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2012، ص35.

<sup>3</sup>ميلودي حسبية، دور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل الماستر، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر 2016-2017، ص12.

## المبحث الثاني: التدقيق الداخلي

### المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة لما يلعبه من دور في دعم قرارات الإدارة والتخفيف من المسؤولية الملقاة عليها كما يعد أداة تراقب بواسطتها كل ما يحدث داخل المؤسسة الأمر الذي أدى إلى ظهور هذه الوظيفة نتيجة الحاجة إلى ظهور أنظمة رقابية داخلية وخارجية فعالة تعمل على تدعيم السير الجيد لمختلف أنشطة المؤسسة.

وفيما يلي بعض التعاريف المتعلقة بالتدقيق الداخلي التي تتميز بالتنوع والتعدد بتعدد المختصين والهيئات المهمة بهذه المهنة ومن أهم التعاريف نذكر:

يعرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه وظيفة داخلية تابعه لإدارة المنشأة يعبر عن النشاط الداخلي المستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى<sup>1</sup>.

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه فعالية تقييمية مقامة ضمن المنشأة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار و تقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها<sup>2</sup>.

بينما يعرف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين التدقيق الداخلي على انه نشاط تقييمي مستقل وموضوعي واستشاري ينشأ داخل المنظمة مصمم ليزيد من قيمة الشركة وتحسين عملياتها كخدمة الإدارة ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة وهو وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم وسائل الرقابة الأخرى<sup>3</sup>.

نستنتج من هذه التعاريف أن التدقيق الداخلي أصبح مهنة مرتبطة بالإدارة حيث أسس لنفسه فرع متميز من المعرفة أكثر اتساعاً مما سبق حيث يقوم بالتدقيق الداخلي الحديث بتزويد خدمات تتضمن فحص وتقييم أنظمة الرقابة والأداء والخطر والإدارة في كافة الوحدات الخاصة والعامة.

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

ان التدقيق الداخلي رافق نشوء الحضارة الإنسانية وتطور بتطورها وكذلك بالنسبة لأهدافه وأهميته وفيما يلي سنتطرق إلى أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه.

<sup>1</sup>محمد فلاق، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2010، ص23.  
<sup>2</sup>غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص14.  
<sup>3</sup>داود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص38.

أهمية التدقيق الداخلي:

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة حيث أصبح لها دور هام في المؤسسات وذلك لما أثبتته من ضبط للمخالفات والانحرافات عن الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها ومن العوامل التي ساهمت في تطوير الاهتمام بالتدقيق الداخلي هي التي سنذكرها في ما يلي<sup>1</sup>:

- \_ تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين.
- \_ ظهور شركات المساهمة وحاجتها للمعلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.
- \_ الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم المعمول بها.

أهداف التدقيق الداخلي:

طبقا لما ورد في بيان مسؤوليات التدقيق الداخلي الذي أصدره مجمع المدققين بالولايات المتحدة الأمريكية هو معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإبراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم توصيات وتعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولتها المراجع<sup>2</sup>.

وينبغي أن لا يقف التدقيق الداخلي موقف الجمود بل يجب أن يتطور مع الزمن لينسجم مع التغييرات التي تطرأ على نشاط المؤسسة فقد حددت أهداف التدقيق كما يلي<sup>3</sup>:

- \_ فحص ودراسة و تحليل أنظمة الرقابة الداخلية وتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها.
- \_ التحقق من وجود أصول المؤسسة وصحة تقيدها بالدفاتر وكفاءة وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.
- \_ تدقيق الدفاتر والسجلات والمستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب والتجاوزات ومنع تكرار حدوثها مستقبلا.
- \_ التحقق من صحة البيانات الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.
- \_ تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.
- \_ إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
- \_ تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.

<sup>1</sup>خالد رغب الخطيب، علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص127  
<sup>2</sup>القيطان محمد، قواعد المراجعة في أعمال البنوك، دار النصر، القاهرة، 2006، ص178.  
<sup>3</sup>بكري علي حجاج، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد، 2005، ص30-31.

\_ هدف الحماية: قيام المدقق بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقاً لكل من سياسة المؤسسة، الإجراءات المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، سجلات المؤسسة، قيم المؤسسة أنشطة التشغيل.

\_ هدف البناء: ويعني هذا الهدف اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يقرر المدقق الداخلي بالإضافة إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية ما يلي:  
التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.  
التحقق من سلامة إجراءات حماية الأصول.

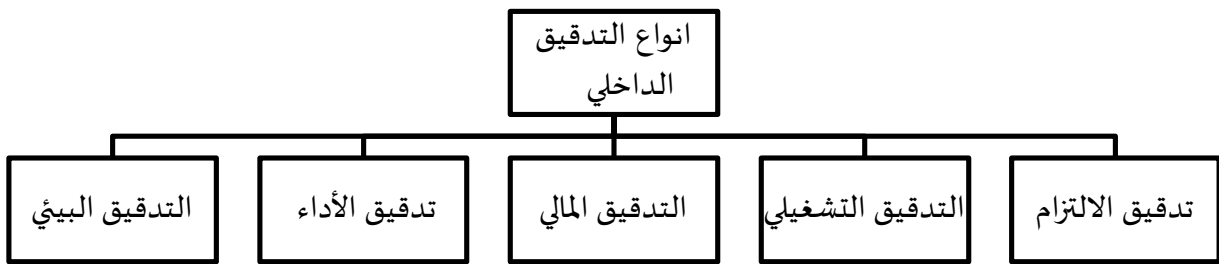
\_ هدف الشراكة: من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني بينه وبين العاملين في المؤسسة شركة حقيقية يضمن من خلالها تدليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين؛

\_ هدف خلق القيمة المضافة: وهو قدرة التدقيق الداخلي على إضافة القيمة للمؤسسة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار في المؤسسة وأن فعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة تتوقف على أمرين:  
الأول هو ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم والثاني هو النظر لوظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي عدة أنواع ويمكن أن يلتقي بالأهداف ولكن الاختلاف يظهر في الزاوية التي ينظر إليها ويمكن شرح هذه الأنواع في شرح مختصر كالآتي:

الشكل رقم (1-02): أنواع التدقيق الداخلي.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ط1، وراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 234

<sup>1</sup> بكري علي حجاج، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد، 2005، ص30-31.

تدقيق الالتزام: و يقصد به عملية التحقق والتأكد من التزام الإدارات بالقوانين والأنظمة والتعليمات في أداؤها لعملها لتحقيق الأهداف المرسومة وفقا للخطط الموضوعة بكفاءة وفاعلية والوقوف على نواحي القصور والخطأ و من ثم العمل على علاجها وعدم تكرارها<sup>1</sup>.

التدقيق التشغيلي: يعرف تدقيق العمليات على أنه تدقيق منتظم في أنشطة الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها وذلك بغية تحسين الأداء وتحديد الفرص المتاحة لتحسين هذه الأداء ووضع التوصيات اللازمة لذلك واتخاذ تصرفات أخرى، ومن أمثلة ذلك تدقيق النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحاسب الآلي وتقييم كفاءته ومدى إمكانية الاعتماد عليه وتقديم توصيات تحسين الأداء والنظام<sup>2</sup>.

التدقيق المالي: يعرف بأنه الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى وبالنظر للتعريف السابق نجد ان التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يضمن مراجعة وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص المؤسسة وتدقيقها حسابيا ومستنديا ثم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية والهدف من التدقيق هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة ويتضمن التدقيق المالي التحقق من وجود الأصول وحمايتها من الضياع والاختلاس<sup>3</sup>.

تدقيق الأداء: يعرف انه فحص واختبار مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات العملية بهدف تطوير العمليات وجعلها أكثر اقتصاديه وكفاءة وفعالية<sup>4</sup>.

التدقيق البيئي: عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية التدقيق البيئي على انه عبارة عن فحص موضوعي منظم دوري وموثق للممارسات البيئية للمنشأة للتحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئية التي تفرضها قوانين المنظمة للبيئة<sup>5</sup>.

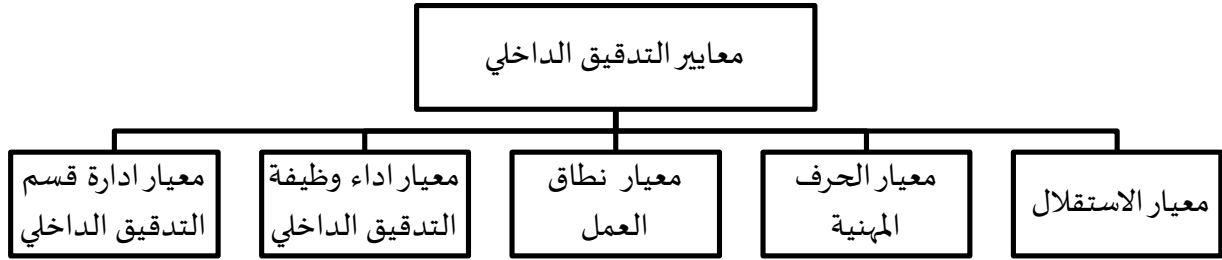
### المبحث الثالث: أساسيات التدقيق الداخلي

#### المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي

هي عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي يتم مراعاتها عند تقييم عمليات وخدمات وأداء قسم التدقيق الداخلي للمؤسسة وقد أصدر معهد المراجعين الداخليين خمسة معايير تحكم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وهي كالتالي:

<sup>1</sup> خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ط1، وراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص234.  
<sup>2</sup> طارق عبد العال حمد، موسوعة معايير المراجعة الجزء الأول، د، ط، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2004، ص35.  
<sup>3</sup> خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للتوزيع، 2009، عمان، الأردن، ص163.  
<sup>4</sup> طارق عبد العال حمد، موسوعة معايير المراجعة الجزء الأول، د، ط، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2004، ص35.  
<sup>5</sup> خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ط1، وراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص270-289.

الشكل رقم (1-03): معايير التدقيق الداخلي.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بن عمرة الهام، فعالية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في تسيير مؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج لنيل الماستر، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر 2018-2019، ص 14-15.

#### معايير الاستقلال:

ويشير هذا المعيار إلى استقلالية المدقق الداخلي عن أنشطة الوحدات التي يقوم بتدقيقها كما يحتوي هذا المعيار على عدد من المعايير الفرعية وهي الوضع التنظيمي والموضوعي والمقصود بها ان يعمل المدقق الداخلي ضمن وضع تنظيمي يتيح له الاستقلالية وأن يكون المدقق موضوعيا من خلال إبداء رأيه في أمور تدقيق دون تأثير أحد على هذا الرأي كما أن الموضوعية تتحقق من خلال تحديد اختصاصات العاملين في قسم التدقيق الداخلي وتغيير المهام بين أعضاء القسم من وقت إلى آخر وعدم قيام المدقق بمهام وأعمال تخص إدارات وأقسام أخرى وتدقيق النتائج قبل كتابة التقرير<sup>1</sup>.

#### معايير الحرف المهنية:

ويتحقق هذا المعيار من خلال العناصر التالية:

تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات العاملين التي تتناسب مع مهام التدقيق الداخلي. وضع تدريب مستمر لرفع كفاءة العاملين في القسم وكذلك حتى يكون لهم إلمام في بالتطورات الحاصلة في معايير وإجراءات وتقنيات التدقيق الداخلي، بالإضافة الى التزام المدققين بدستور أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي الذي يشمل مجموعة من القيم الأخلاقية كالموضوعية والأمانة والولاء ومهارة التعامل و الاتصال مع الأفراد العاملين في الوحدات التي يتم تدقيقها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>بن عمرة الهام، فعالية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في تسيير مؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج لنيل الماستر، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر 2018-2019، ص 14-15.

<sup>2</sup>بن عمرة الهام ، فعالية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في تسيير مؤسسة اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.



معيار نطاق العمل (الفحص الميداني):

يبين هذا المعيار ضرورة أن يتضمن نطاق عمل الداخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالوحدات ومدى جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة حيث يحدد هذا المعيار الأهداف الرئيسية لهيكل الرقابة الداخلية المتمثلة في توفير معلومات ذات درجة عالية من النزاهة ومدى الالتزام بالخطط والسياسات والقوانين للحماية المادية للأصول والاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية<sup>1</sup>.

معيار أداء وظيفة التدقيق الداخلي:

يتضمن هذا المعيار المراحل المختلفة لعملية التدقيق الداخلي التي تبدأ بعملية التخطيط وتنتهي بعملية المتابعة حيث تبدأ عملية التخطيط بتحديد أهداف نطاق عمل مدقق الداخلي والحصول على معلومات للأنشطة موضوع التدقيق، كما ألزم هذا المعيار المدقق بضرورة توصيل النتائج بواسطة التقارير الدورية والنهائية مبينا أهم الاستنتاجات التي توصل إليها ومناقشتها مع إدارة المؤسسة وعلى المدقق كذلك متابعة نتائج عمليات التدقيق للتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوص نتائج وتوصيات عملية التدقيق<sup>2</sup>.

معيار إدارة قسم التدقيق الداخلي:

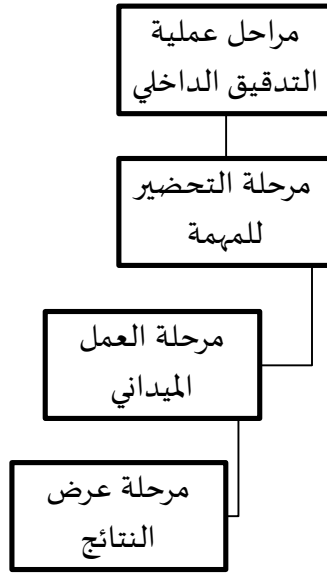
يبين هذا المعيار أنه على مدير قسم التدقيق الداخلي القيام بتحقيق الأهداف. أن يحقق الأهداف والمسؤوليات التي تريدها الإدارة العليا. الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية الخاصة بإدارتهم. يجب ان يكون عمل التدقيق الداخلي يتفق مع المعايير المهنية للتدقيق الداخلي<sup>3</sup>.

المطلب الثاني: مراحل عملية التدقيق الداخلي

تتميز مهمة التدقيق الداخلي بكونها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المصدر ويستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع لقواعد محدده استوجب احترامها لتحقيق عملي كامل فعال وتتكون مهمة التدقيق الداخلي من ثلاث مراحل أساسيه وهي مرحلة التحضير للمهمة و مرحلة العمل الميداني للمهمة مرحلة عرض النتائج.

<sup>1</sup> خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ط1، وراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص167-170.  
<sup>2</sup> محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص90.  
<sup>3</sup> محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص90

الشكل رقم (04-1): مراحل عملية التدقيق الداخلي.



المصدر: من إعداد الطالب.

وفي ما يلي نستعرض أهم مراحل عملية التدقيق الداخلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: مرحلة التحضير للمهمة

إن مهمة التدقيق الداخلي تستوجب تحضيراً جيداً حتى يتمكن لها من تحقيق أهدافها المسطرة والتي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد مجال تدخلها فمهمة التدقيق الداخلي تبدأ غالباً بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة الأمر بالمهمة إلى قسم التدقيق الداخلي وفي ما يلي سنستعرض المراحل الفرعية في هذه المرحلة.

الأمر بالمهمة: يتم الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى قسم التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق، فالأمر بالمهمة يحدد الأهداف المراد تحقيقها من طرف التدقيق الداخلي للإدارة لصالح الإدارة العليا كما يمكن لهذا الأمر أن يحدد العلاقة بين القائمين بعملية التدقيق والأشخاص أو القسم أو حتى الهيكل محل التدقيق لتفادي أي غموض.

خطة التقرب: وبعد حصول إدارة التدقيق الداخلي على الأمر بالمهمة تنطلق في جمع معلومات أولية حول المحيط الاقتصادي الجبائي، معلومات حول السوق، هيكل القسم تنظيمها والنتائج المسجلة من طرفها، فهذه العملية التي تعتبر كمرحلة ثانيه عند التحضير لمهمة التدقيق كما تقود كذلك إلى الاستماع للموظفين القدامى، خطه التقرب لا تقتصر فقط في الحصول على المعلومات الأولية حول القسم محل التدقيق بل تصل إلى تكوين نظره أولية حول كيفية تنفيذ المهمة أي مرحلة الدراسة التي تسبق تنفيذها ومن ثم تنظيمها بطريقة ذكية يمكنها تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً.

<sup>1</sup>بن عمرة الهام، فعالية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في تسيير مؤسسة اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص16.

جدول القوة والضعف: هذا الجدول يعتبر كخاتمه لمرحلة تحليل المخاطر المعدة على اساس الأهداف المعرفة في خطه التقرب فهو يعرض بطريقه موجزة ومبررة الملاحظات أو رأي المدقق حول كل ما قام بدراسته فهو يشكل نقاط القوة والضعف الحقيقية أو النسبية، فهذا الجدول يسمح بترتيب المخاطر بهدف تحضير التقرير التوجيهي<sup>1</sup>.

### ثانيا: العمل الميداني المهمة أي مرحلة التنفيذ

تعتبر هذه المرحلة كإطلاقا رسمية لعملية التدقيق التي تهدف إلى الوصول إلى نتائج وأجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة فهذه المرحلة تحتوي أيضا على مراحل فرعية<sup>2</sup>:

تخطيط عمليه التدقيق: يعمل تخطيط عملية التدقيق على تنظيم مهمة التدقيق زمانا ومكانا فهو يعتبر كوسيلة لمراقبة مدى التقدم في عمل المدققين الداخليين، من نهاية مرحلة الدراسة إلى توزيع التقرير، فهو يعتبر كوسيلة لمراقبة مدى التقدم في العمل للمدققين الداخليين المنفذين للمهمة فيمكن اعتبار هذا التخطيط لعمل التدقيق بمثابة برنامج لها.

ورقه التغطية: وهي وثيقة تعطى في نفس الوقت وصف لطريقه تنفيذ العمل المعروف في برنامج التحقق، وإبراز النتائج المستخلصة في هذا الأخير، كما تعتبر وثيقة التغطية وسيله للربط بين برنامج التحقق والعمل الميداني لقسم أو جزء منه بنتائجه.

ورقه ابراز وتحليل المشاكل: ترتبط هذه الورقة بالمشاكل الميدانية التي يلتقي بها المدقق الداخلي عند قيامه بمهمته ونعني بهذه المشاكل عدم امكانية تطبيق إجراء معين أو غيابه كليا، فكل ورقه يقابلها مشكل في إجراء معين وعند جمع وترتيب مجمل هذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي لهذه المهمة ويمكن ان تحتوي هذه الورقة على المشكلة الملتقى بها وكذلك الحلول المقترحة لها أما في حاله عدم وجود مشكل يمكن الاستغناء عن استعمال هذه الورقة<sup>3</sup>.

### ثالثا: مرحلة عرض النتائج (إنهاء المهمة)

تعتبر هذه المرحلة الأخيرة لمهمة التدقيق الداخلي والتي تنتهي بإعطاء تقرير النهائي يسلم إلى الإدارة العليا أو لطالب خدماتها وبدورها أيضا تتضمن مراحل فرعية<sup>4</sup>:

الاجتماع النهائي أو الإقفال: يجتمع المشتركين في الاجتماع الافتتاحي لمهمة التدقيق للاستماع إلى نتائج التي تم التوصل إليها ويجب ان يتبع الاجتماع خمسة مبادئ أساسية.

<sup>1</sup> ابن عمرة الهام، فعالية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في تسيير مؤسسة اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص16.  
<sup>2</sup> الجزائر 2003-2004 ص80.  
<sup>3</sup> لظفي شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، فرع ادارة أعمال، جامعة الجزائر 2003-2004 ص80.

<sup>4</sup> كريمة علي الجوهري، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، القاهرة منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2012، ص29

مبدأ الكتاب المفتوح: لن يتضمن التقرير النهائي إلا ما قد تم عرضه والتعليق عليه من قبل المدققين، ومنه يجب عرض الوثائق وعناصر الإثبات التي أدت تلك الملاحظات، طرح الشكوك بالتأكيدات، المناقشة ملاحظه تناقضات بهدف المصادقة الكاملة على أعمال التدقيق.

مبدأ خطة الانتظار: يجب ان تعرض نتائج التدقيق بداية على الطرف الذي خضع للتدقيق وبالضبط المسئول المباشر والذي سيتم معه المصادقة على النتائج ولا يتم نشر التقرير إلا بعد الاجتماع النهائي وبعد المصادقة عليه.

مبدأ الترتيب: يتضمن هذا المبدأ على عدم تقديم الأهمية لما لا يستحقها وعليه يتم عرض توصيات المدققين حسب أهميتها انطلاقاً من الملاحظات التي تم عرضها على أوراق ابراز وتحليل المشاكل والعواقب.

مبدأ التدخل الفوري: أي لمجرد تبليغ المدقق عن المشاكل يتم تشجيعه للقيام الفوري بالأعمال التصحيحية إذا توفرت له الوسائل اللازمة، ويتم الإشارة إلى ذلك في تقرير التدقيق.

مبدأ المعرفة المشتركة: يجب التأكد من ان كل الأطراف المشاركة على علم بالمشاكل الملاحظة وألا يتم طرح المشاكل التي لم يتم التطرق إليها من قبل، وتقوم الأطراف المشاركة في الاجتماع النهائي بالمصادقة على التقرير الذي يوزع على المشاركين مسبقاً، ويتم عرض الملاحظات التي تم تحريرها على أوراق ابراز وتصحيح المشاكل مدعماً بأمثلة واقعية ومرفقة بأوراق العمل وأدلة الإثبات ويقدم المدققون التوصيات المناسبة لتصحيح هذه المشاكل.

تقرير التدقيق الداخلي: يعد تقرير المدقق الداخلي الخطوة الأخيرة والهامية في إبلاغ الإدارة عن نتائج التدقيق المتعلقة بالعمليات والأنشطة المختلفة و أوجه الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية حيث يتضمن التقرير برنامج الأعمال التصحيحية بحيث يحدد المدقق كل التوصيات، من يقوم بماذا ومتى كما يحتوي التقرير على الملاحق لتفادي إثقال النص كجدول النصوص الرسمية، القواعد والإجراءات مع وضع فهرس يسمح بترتيبها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أدوات التدقيق الداخلي

يستخدم المدقق الداخلي في إطار مهمته عدة أدوات لتحقيق الأهداف التي يريد التوصل إليها تتصف هذه الأدوات بثلاث خصائص أساسية:

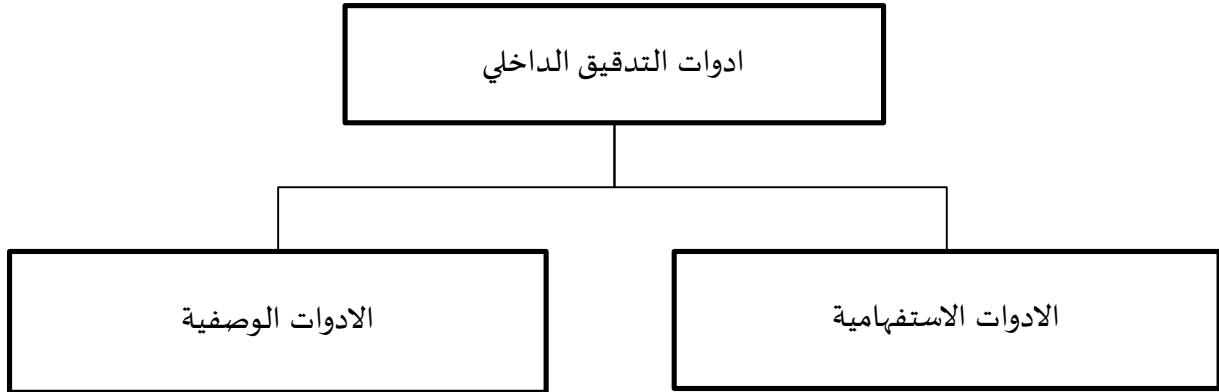
لا تستخدم هذه الأدوات بشكل منهجي وإنما يختار المدقق الأداة المناسبة لتحقيق الهدف المراد تحقيقه لا يقتصر استخدام هذه الأدوات على تدقيق الداخلي بل يمتد استخدامه إلى أطراف عديدة كالمدققين الخارجين والمستشارين.

يمكن أن يستخدم المدقق أداتين مختلفتين في إطار عملية التدقيق واحدة تخص نفس العنصر بحيث تستخدم أداة ثانية للتحقق من النتائج توصل إليها باستخدام الأداة الأولى.

<sup>1</sup>كريمة علي الجوهري، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، القاهرة منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012، ص29.

ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى نوعين أساسيين: الأدوات الوصفية والأدوات الاستفهامية.

الشكل رقم (1-05): أدوات التدقيق الداخلي.



المصدر: من إعداد الطالب.

#### الأدوات الوصفية:

وفيما يلي سندعرضها بالتفصيل<sup>1</sup>:

السبر الإحصائي: هو أداة تسمح انطلاقاً من عينة محددة يتم اختيارها بطريقة عشوائية من المجتمع محل الدراسة إلى تعميم الصفات الملاحظة في العينة على كامل المجتمع.

ويتبع المدقق الداخلي عند استخدام هذه الطريقة ثلاث خطوات أساسية:

تصور الصبر: يقوم المدقق الداخلي بتحديد الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها وهو ما يسمح بتحديد الطريقة التي يجب القيام بها بهدف تحديد نوع الخطأ أو الأخطاء التي يريد ان يتحقق منها ويقوم بتحديد المجتمع أي كل المعلومات التي نرغب في تكوين رأي حولها وذلك حسب أهداف المدقق المراد تحقيقها. تحديد درجة الثقة المرغوب فيها والتي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته. تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الأعلى كنسبة مئوية الخطأ المقبول لمجتمع ما ومعدل الخطأ المنتظر الوقوف عليه والذي ينبغي أن يكون أصغر من الخطأ المقبول. ويقوم المدقق بتقسيم المجتمع إلى طبقات إذا كانت عملية الصبر تخص القيم وتحديد المفردات المهمة مما سيؤدي إلى انخفاض حجم العينة.

<sup>1</sup> الهاشمي حمزة، فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل الماجستير، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس 2016-2017، ص 21-

اختبار العينة: نميز بين نوعين من العينات:

العينات العشوائية: حيث تعطي أرقام لسلسلة من المفردات وتختار مفردات العينة باستخدام جدول العينات العشوائية وهي توفر احتمالاً متساوياً لجميع وحدات المجتمع لإمكانية انتمائها إلى العينة. طريقة الصبر الترتيبي انطلاقاً من نقطة معينة يتم اختيار المفردات بشكل مرتب مثلاً 25 35 45 55 65. العينات غير الإحصائية: ويتم اختيار العينة باستخدام الطريقة الموجهة الشخصية وتعتمد في اختيار العينة حسب حدسه الشخصي واعتماداً على مؤهلاته وخبرته.

استغلال نتائج التدقيق: يتم استغلال نتائج التحقيق بالقيام بنوعين من التحليل:

تحليل كمي للنتائج بحيث يتأكد بأن الأخطاء والانحرافات التي تم الوقوف عليها لا تتعارض مع الأهداف المسطرة.

تحليل نوعي للأخطاء والانحرافات والتأكد فيما إذا كانت تكرارية أم لا أو معتمدة أو لا وفي النهاية يتخذ المدقق قبول المجتمع أو عدم قبوله.

المقابلة: يهدف المدقق من خلالها إلى الحصول على مجموعة من المعلومات ويخضع الاستجابات إلى مجموعة من الشروط:

- \_ يجب احترام السلطة وعدم القيام بأي استجابات دون علم المسؤول الأول عن القسم.
- \_ التذكير بمهمة التدقيق وأهدافها وإعلام الطرف المستجوب بسبب وكيفية الاستجابات.
- \_ يقوم المدقق بعرض الصعوبات، المشاكل والنقاط الضعف التي تم اكتشافها قبل بداية الاستجابات.
- \_ يجب أن يصادق الطرف المستجوب عن نتائج الاستجابات الملخص قبل تقديمه إلى المسؤولين.
- \_ يتفادوا المدقق أن يجتمع أكثر مما يتكلم ويقوم بتوجيه الاستجابات في إطار موضوع المهمة لتحقيق الهدف المصدر ويجب اعتبار الطرف الآخر في مرتبة مساوية من حيث إدارة الاستجابات.

#### الأدوات الاستفهامية:

ونميز الملاحظة المادية، السرد، المخطط الوظيفي جدول تحليل الأعمال، مخطط التدفق، وفيما يلي سنتطرق لها بالتفصيل<sup>1</sup>:

الملاحظة المادية: من الممكن ان يعتمد المدقق في عملية التدقيق على الملاحظة المادية المباشرة للتحقق من تطابق ما هو مدون على الوثائق مع ما هو موجود فعلاً في الواقع ويتعلق الأمر بـ:

الملاحظة المادية للإجراءات: تهدف ملاحظة الإجراءات إلى تحديد المراحل التي تمر بها عملية أو نشاط ما للتحقق من تطابقه مع ما هو مدون في دليل الإجراءات واحترام الأفراد لها.

الملاحظة المادية للوثائق: تهدف إلى التحقق من الوثائق المحاسبية والمستندات المختلفة التي تستخدمها المؤسسة من حيث تصميمها وكيفية استخدامها وانتقالها.

الملاحظة المادية للأصول: تهدف إلى التحقق من الوثائق وتطبيق أساساً على المخزون، التثبيتات، السندات

<sup>1</sup> الهاشمي حمزة، فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل الماجستير، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس 2016-2017، ص 21-

ملاحظة التصرفات: ويتعلق الأمر بالتدقيق الاجتماعي أي ملاحظة مدى احترام الأفراد للتعليمات وتصرفاتهم داخل أماكن العمل.

السرد الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق: يكون في بداية مهمة التدقيق ويقوم المدقق بالاستماع إلى السرد الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق بهدف وصف الإطار العام للنظام أو النشاط الخاضع لتدقيقه وتطرح هذه الطريقة بعض النقائص المتعلقة بتحديد أهم المعلومات التي يحتاجها المدقق على جانب مدى صدق الشخص الذي يقوم بالسرد.

المخطط الوظيفي: يقوم المدقق الداخلي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقاً من المعلومات التي تحصل عليها من عمليات الاستجواب والملاحظة والسرد التي قام بها في بداية المهمة ويعرض هذا المخطط لإثراء المعارف المكتسبة والخاصة بوظائف المؤسسة وتحليل مراكز العمل بهدف تحديد نقاط الضعف المرتبطة في سوء تقسيم العمل في المؤسسة.

جدول تحليل الأعمال: يستخدم هذا الجدول لتحليل الوظائف والإجراءات محل الدراسات إلى أعمال أولية بهدف تحديد النقائص الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجتها ويقسم الجدول إلى:

العمود الأول: يتم تحديد الأعمال الأولية المتعلقة بالوظيفة أو الإجراء بشكل مفصل ومتسلسل، التنفيذية الترخيص، التسجيل المحاسبي والرقابة.

الأعمدة الموالية: تحدد الأشخاص المسؤولين عن القيام بالأعمال الأولية

العمود الأخير: مخصص لتحديد الأعمال غير المنفذة<sup>1</sup>.

خرائط التدفق: تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف ومراكز المسؤولية ويتم من خلالها تحديد الوثيقة والقنوات التي تمر بها حتى تصل إلى المستخدم النهائي، وهي تقدم نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات وإجراءات انتقالها وتهدف هذه الخرائط إلى اختيار دقة تطبيق الإجراءات وفعاليتها، وتستخدم لهذا الغرض رموز موحدة للتعبير عن مختلف العناصر.

قوائم الاستقصاء: وتسمى كذلك قوائم الاستبيان وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة التي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة وخاصة العمليات المعتادة مثل العمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع، أرصدة الدائنين والبنوك..... حيث يقوم المدقق بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها ومن ثم تحليلها للوقوف عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة عدة أجزاء، يخصص كل جزء منها مجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط وفي معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على الإجابات بنعم أو لا تعني احتمال

<sup>1</sup> الهاشمي حمزة، فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل الماستر، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس 2016-2017، ص 21-

وجود نقص في الرقابة الداخلية، وهذا الأسلوب يركز على الأعمال التي يتم تنفيذها أكثر من التركيز على الأفراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الأعمال، الإجابة عن الأسئلة يمكن لها أن تكون روتينية دون الإشارة إلى ما يتم فعلاً، مع وجود خطر احتمال أن تنقل إجابات السنة الماضية على قائمة أسئلة السنة الحالية خاصة إذا لم يطرأ عليها أي تعديل<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> الهاشمي حمزة، فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل الماستر، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس 2016-2017، ص 21-22.



الخلاصة:

مع التطور والتوسع للأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى محاولة التعرف على مدى كفاءة العاملين في تنفيذ السياسات الموضوعية من طرف الإدارة العليا وكذا التوجيهات المعمول بها أصبح من الضروري وجود وظيفة التدقيق الداخلي التي من خلالها يتم فحص الدفاتر والسجلات وتقييم الأنشطة وإعطاء رأي في حول مصداقية وعدالة القوائم المالية حيث أنها تعتبر وظيفة شاملة ودورية مستقلة داخل المؤسسة تسعى و تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب.

# الفصل الثاني: فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعد فعالية التدقيق في المؤسسة العنصر الأساسي في تحقيق أهداف هذه الأخيرة فكلما كان التدقيق المطبق فيها على أكمل وجه كلما كانت النتيجة أفضل والعكس صحيح حيث أن فعالية التدقيق المطبق في المؤسسة تساهم بشكل كبير في تمكينها من مواصلة أنشطتها بكفاءة ورفع مردوديتها لتقديم أداء أفضل وضمان مستقبل واعد يبرز الوجه الحقيقي لها ويضمن سمعتها الحسنة في محيطها الخارجي وقد تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث وكل مبحث تطلب ثلاث مطالب على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الفعالية.

المبحث الثاني: مدخل حول المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي على المؤسسة.

المبحث الأول: ماهية الفعالية

المطلب الأول: مفهوم الفعالية

بالرغم من أهمية الفعالية في حياة المنظمات إلا أنه لم يتم الوصول إلى إجماع حول تعريفها.

يرى البعض أن فعالية المنظمات تتحدد بمقدرتها على تحقيق أهدافها فهناك من يعرف فعالية المنظمة بأنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وتعتمد هذه القدرة والمعايير المستخدمة في قياسها على النموذج المستخدم في دراسة المنظمات.

وقد عرفها برنارد على أنها الدرجة التي تستطيع فيها المنظمة تحقيق أهدافها كما أشار الفار إلى أنها تعني قدرة المنظمة على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن الأهداف التي تحققها وهذا المفهوم يركز على البيئة فيقدر تكيف المنظمة وظروفها الداخلية والخارجية بقدر ما تبقى المنظمة فعالة.

كما تعرف الفعالية بأنها القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك فهي تمثل العلاقة بين الأهداف المحققة والأهداف المحددة<sup>1</sup>.

باختصار يمكن تعريف الفعالية التنظيمية بأنها قدرة التنظيم على تحقيق الأهداف طويلة وقصيرة المدى والتي تعكس موازين القوى للجهات ذات التأثير ومصالح الجهات المعنية بالتقييم ومرحلة النمو أو التطور التي يمر بها التنظيم.

المطلب الثاني: خصائص فعالية المؤسسة

ومن أهمها العناصر التالية<sup>2</sup>:

التداخل:

بالرغم من وجود قدر من التداخل بين فعالية القائد والعامل والجماعة والمؤسسة إلا أنه يجب التفرقة بينهم فقد يكون الفرد فعالا إلا ان المؤسسة تعوق فعاليته وقد يكون في الجماعة الفعالة أفراد ليسوا كذلك والوضع الأمثل هو الذي تنسق فيه وجهة فعالية تلك العناصر معا لأن التعارض سيعود إلى تحقيق ذلك بدون تحقيق اهداف المؤسسة مما يقلل من فعاليتها.

<sup>1</sup> صالح بن نوار، فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2006، ص84

<sup>2</sup> خيرة حاج عثمان، فعالية التسيير في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل الماستر، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2012-2013، ص 41.

النسبية:

أي النسبية الفعالية ومدى تأثيرها بالمنظور الذي نقومها من خلاله فبناء الأهرامات المصرية مثلا يعد علامة بارزة على مستوى التقدم وهو مؤشر فعالية النظم آنذاك إذا تعاملنا مع الانجاز كمعيار للفعالية أما حين ننظر إلى التضحيات الجسيمة التي دفعوها سنضطر إلى إعادة النظر في ذلك الحكم.

### تفاعل المعايير الفعالية:

معايير الفعالية تتفاعل فيما بينها وتتبادل التأثير فيما بينها وينعكس ذلك في عدة صور كأن يضعف بعضها البعض الآخر أو يقويه وقد تنظم معا في هيئة سلسلة متعددة الحلقات حيث يكون بعضها سببا لما عليه أو نتيجة ما سبقه.

### المطلب الثالث: عناصر الحكم على الفعالية

بالرغم من أن أبعاد الفعالية والعلاقات المتداخلة بينها ليست واضحة بصوره جليه حتى الآن إلا انه تم الاتفاق على بعد واحد وهو الوقت حيث ان الاختبار النهائي للفعالية التنظيمية يتمثل فيما إذا كانت المنظمة قادرة على أن تدعم بقائها بصفة مستمرة في البيئة حيث يقول جيزون أن المقياس الأخير لفعالية التنظيم هو عامل الوقت حيث في المدى القصير تتضمن المؤشرات الممكنة ما يلي<sup>1</sup>:

الإنتاج: ويعكس قدرة المنظمة على الإنتاج بالكمية والنوعية التي تتطلبها البيئة.

الكفاءة: ويمكن تعريفها كنسبة المخرجات للمدخلات وتستخدم فيها عدة مقاييس مثل تكلفة الوحدة المنتجة والعائد على رأس المال ومعدل الضياع من المواد وكذلك الوقت الضائع وما شابه ذلك من مؤشرات كفاءة.

الرضا: يتطلب إدراك المنظمة كنظام اجتماعي الاهتمام بالمنافع التي يحصل عليها عضو المنظمة والمنافع التي يمكن أن تعود على عملائها ويسمى هذا المعيار بالرضا وتتضمن مقاييسه معدل الغياب والتأخر والشكاوى.

إذا فالمؤسسة هي عبارة عن نظام اجتماعي يجب أن يحصل العاملون فيه على إشباع لحاجاتهم تماما كما يحصل المستهلكون على السلع أو الخدمة التي يحتاجونها وبالتالي فان الروح المعنوية المرتفعة ورضا العاملين عن المنظمة والتطوع للاستمرار في العمل كلها مؤشرات عن نجاح المنظمة في إشباع حاجات عمالها أما في المدى المتوسط في مؤشرات الفعالية تتمثل في:

التكيف: ويشير إلى الحد الذي تستطيع فيه المنظمة أن تتجاوب مع التغيرات التي تنشأ داخل أو خارج المنظمة.

النمو: يجب على المنظمة أن تستثمر مواردها في النشاطات التي تقوم بها والهدف من النمو هو دعم قدرة المنظمة على البقاء في المدى البعيد.

<sup>1</sup> الهاشمي حمزة، فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل الماجستير، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس 2016، ص 34-35.

كما يمكن تقسيم مؤشرات الحكم على فعالية المنظمة إلى مؤشرات داخلية وخارجية<sup>1</sup>:

المؤشرات الداخلية: وترتبط بمدخلات المنظمة وعملياتها:

تخطيط وتحديد الأهداف: أي قدرة المنظمة على تحديد الأهداف وتخطيط المسار الذي من خلاله يتم تحقيق هذه الأهداف.

المهارات العلمية للمدير: حتى تتحقق الفعالية التنظيمية فلا بد أن يتحلّى أعضاء المنظمة من المديرين بالمهارات الفنية المتعلقة بإنجاز الأعمال.

المهارات الاجتماعية للمدير: ان توفر المهارات الاجتماعية لدى أعضاء المنظمة من المديرين يضمن توفير الدعم والمساندة للمرؤوسين عند مواجهتهم العثرات في العمل.

المشاركة في اتخاذ القرارات: يرى الكثير من الباحثين والمديرين ان مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات يؤدي إلى تدعيم فعالية التنظيم .

تدريب وتنمية قدرات الأفراد: ان للبرامج التدريبية أهمية بالغة في تنمية قدرات الأفراد وبالتالي ارتفاع مستويات أداءه في العمل.

التأخر والغياب من العاملين: ويمكن قياس ذلك بعدد الساعات الضائعة نتيجة الأعذار أو التمارض أو أمراض المهنة.

الرضا الوظيفي: يعد رضا العاملين داخل المؤسسة والمنظمة مؤشرا هاما في تحديد مستوى فعالية أداء الأفراد ومنه الأداء العام داخل المنظمة فمعظم الباحثين يعتبرون أن العامل الراضي أكثر إنتاجية من غيره.

المؤشرات الخارجية: وترتبط بصفة أساسية بالمنتجات وبالعلاقة المنظمة بالبيئة الخارجية ومن هذه المؤشرات:

إنتاج السلع والخدمات: إن تزويد المنظمة ببيئتها بالمنتجات من سلع وخدمات وزيادة الطالب عليها يؤكد على أنها تعتبر كعنصر فعال في المجتمع.

الجودة: إن ارتفاع مستوى الجودة الخاص بالمنتجات المنظمة يعد مؤشرا ضرورية لفعاليتها.

تحقيق الأرباح: إن تحقيق المنظمة للأرباح يساعدها على النمو والاستمرار وبدون تحقيق هذه الربح يصعب عليها تحقيق أهدافها.

تحقيق أهداف جديدة: تسعى المنظمة الفعالة إلى تحقيق اهداف جديدة وهامه دائما.

التأهب للإنجاز: يتمثل في استعداد المنظمة لإنجاز المهام الخاصة فورا.

<sup>1</sup>صالح بن نوار، فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2006، ص216،

المسؤولية الاجتماعية: وتتمثل في المحاولات الجادة التي تبذلها المنظمة لحل المشكلات الاجتماعية. البقاء: عندما تنجح المنظمة في البقاء لمدة طويلة فإن معنى ذلك أن منتجات المنظمة تلائم البيئة التي تعيش فيها.

القدرة على التكيف والتأقلم: ويقصد بها درجة استجابة المنظمة للتغيير في ظروفها الداخلية والخارجية عن طريق الحصول على معلومات تتعلق بالتغيرات والتقلبات الحادثة في البيئة.

التطور: ويتمثل في نمو المنظمة عن طريق إدخال عناصر التكنولوجيا وإدخال البرامج التدريبية للأفراد، ولتطوير منتجات المنظمة بشكل يتماشى والتطور العلمي<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يتضح لنا الترابط والتداخل الموجود بين مختلف المؤشرات السابقة فتحقيق أي مؤشر يمكن أن يساهم في تحقيق مؤشر آخر فمثلا العامل قد يؤدي إلى تحسين الإنتاج ورفع جودته بالتالي تحقيق الأرباح.

المبحث الثاني: مدخل حول المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسة الاقتصادية

مفهوم المؤسسة الاقتصادية:

لقد تعدد مفهوم المؤسسة الاقتصادية إلى أكثر من مفهوم ونذكر من بين هذه المفاهيم ما يلي:

التعريف الأول: يمكن تعريف المؤسسة بأنها كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين.<sup>2</sup>

التعريف الثاني: وتعرف كذلك على أنها شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج السلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة.<sup>3</sup>

التعريف الثالث: ويمكن تعريفها أيضا، المؤسسة هي خلية اجتماعية واقتصادية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني ومكاني.<sup>4</sup>

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن للمؤسسة أشكال مختلفة من المفاهيم وحدة إنتاج، وحدة للتقسيم، وحدة للتنظيم، وحدة لاتخاذ القرارات، خلية اجتماعية، تنظيم يتفاعل مع محيطه.

<sup>1</sup> صالح بن نوار، فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2006، ص216

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، د، ط، دار المحمدية العامة، 1998، الجزائر، ص 11.

<sup>3</sup> صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 58.

<sup>4</sup> أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص15.

خصائص المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة الاقتصادية خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى يمكن ذكرها فيما يلي<sup>1</sup>:

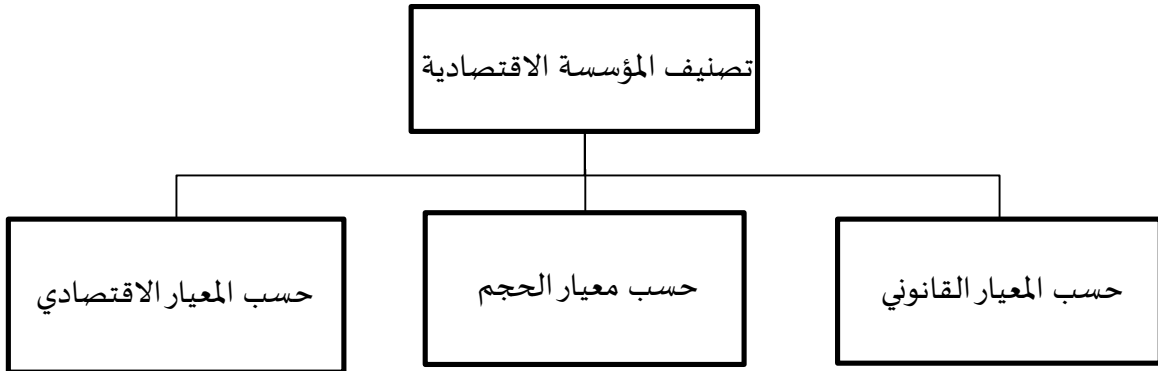
وحدة للإنتاج والتوزيع: تعرف المؤسسة بأنها وحدة للإنتاج والتوزيع وتكون مهيكلتة على أساس قوانين وإجراءات خاصة، إن هذا الجانب من تعريف المؤسسة يتمثل في إطار الإنتاج أي وحدة اقتصادية وتوزيع المداخل.

وحدة اقتصادية: إن الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق، وهذه السلع والخدمات تتميز بأنها تجارية عكس بعض السلع والخدمات الغير التجارية كالإدارة العمومية، فالمؤسسة تحتاج إلى عوامل إنتاج " العمل، المواد الأولية، السلع النصف التامة، الطاقة، أجهزة الإنتاج ... الخ كما تحتاج إلى معلومات " جهاز الإعلام " ورخص الإنتاج وموارد مالية. وحدة لتوزيع المداخل: المؤسسة تحقق قيمة مضافة من خلال تساوي " المدخلات - المخرجات" وذلك بتقسيم أرباحها جزء على الشركاء والجزء الأخرى لتمويل مشاريعها.

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية

يمكن تصنيف المؤسسات حسب معايير مختلفة ويمكن حصرها فيما يلي<sup>2</sup>:

الشكل رقم (2-01): تصنيف المؤسسة الاقتصادية.



المصدر: من اعداد الطالب بناء على عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص25.

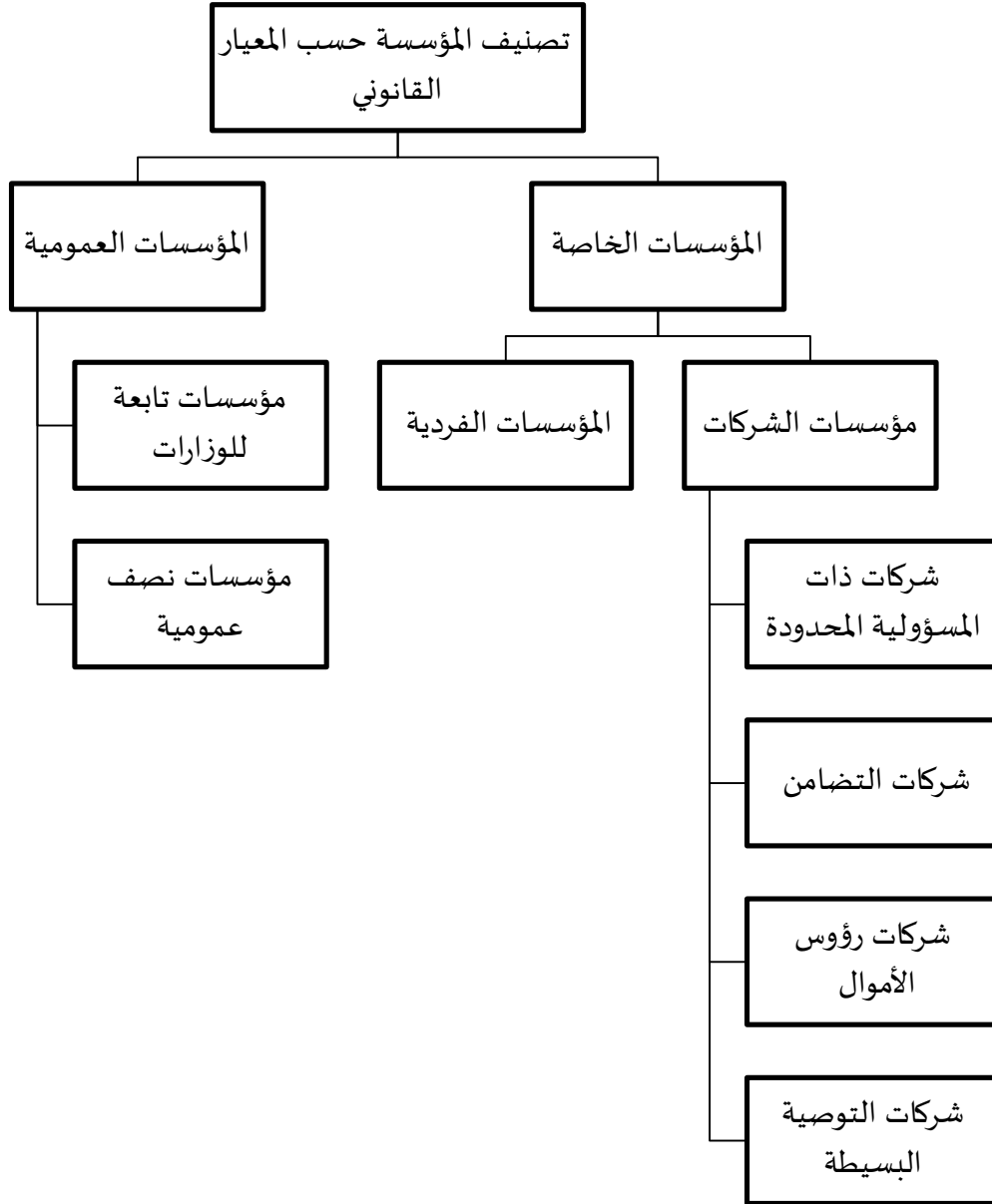
<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، د، ط، دار المحمدية العامة، 1998، الجزائر، ص 18.

<sup>2</sup> عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص25.



حسب المعيار القانوني: و يمكن تصنيفها إلى مؤسسات خاصة و أخرى عمومية

الشكل رقم (2-02): تصنيف المؤسسة حسب المعيار القانوني.



المصدر: من اعداد الطالب بناء على عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص25.

\_ المؤسسات الخاصة: و هي بدورها تنقسم إلى نوعين أساسيين هما<sup>1</sup> :

\_ المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد ولهذا النوع من المؤسسات عدة مزايا وعيوب وتتمثل في ما يلي:

#### المزايا:

صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والخير عن نتائج أعمال المؤسسة.  
السهولة في التنظيم أو الإنشاء.

#### العيوب:

قلة رأس المال وصعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.  
حصرو جهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.

مؤسسات الشركات: فهذا النوع من المؤسسات التي تتفرع إلى عدة أقسام يتوزع فيها التنظيم ورأس المال على أكثر من شخص ظهرت بذور بعضها عند اليابانيين ولدى العرب أيضا مرورا باليونانيين والرومان وتنقسم هذه الشركات إلى<sup>2</sup> :

شركة التضامن: و تعد من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تختلف أو تتساوى من شريك إلى آخر في القيمة أو طبيعة الحصة حيث قد تتخذ هذه الأخيرة شكلا نقديا أو عينيا.

شركة التوصية البسيطة: و تتكون من طرفين، شركاء متضامنين وهم مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال وشركاء موصون تتحدد مسؤولياتهم بقدر حصصهم وهناك نوعين من شركة التوصية:

\_ شركة التوصية البسيطة حيث الشركاء الموصين فيها يمكنهم تداول حصصهم.

\_ شركة التوصية بالسهم حيث تتخذ فيها حصص الموصين طبيعة السهم وهي قابلة للتداول وفي هذه الشركة لا يمكن للشريك الموصي أن يقوم بإدارة الشركة كما يظهر اسمه فيها.

شركة ذات مسؤولية محدودة: تعتبر هذه الشركة أقل قدر بالنسبة للأنواع الأخرى حيث لم تظهر سوى في نهاية القرن 19 أي 1892 في ألمانيا ثم أدخلت في القانون الفرنسي سنة 1925 وقد اختلف في تحديد مكان هذا النوع من الشركات فمنهم من يضعها ضمن شركات الأشخاص ومنهم من يضعها ضمن شركات الأموال نظرا للتشابه الذي يوجد بينهما وحسب القانون التجاري الجزائري فإن هذه الشركة تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص .

شركة رؤوس الأموال: هي شركة تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم وتكون قيمهم متساوية وقابلة للتداول ويسير بها المساهمون عند التأمين أو بواسطة

<sup>1</sup> عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص25.

<sup>2</sup> عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص25.

الاكتتاب العام، والمساهم لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار حصته أي تكون مسؤولية محدودة بمقدار هذه الأسهم، كما يتقاضى أرباحا مقابلها تتغير حسب تغير النتائج المحققة<sup>1</sup>.

المؤسسات العمومية: هذا النوع من المؤسسات ينتشر في الدول الرأسمالية خاصة أوروبا وهي تعتبر عن مؤسسات رأسمالها تابع للقطاع العام أي الدولة ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص.

مؤسسات تابعة للوزارات: وتدعى بالمؤسسات الوطنية وتأخذ أحجاما معتبرة وهي تخضع مباشرة لإحدى الوزارات.

مؤسسات نصف عمومية " مختلطة: " لقد ظهرت هذه الشركات أول مرة في ألمانيا في القرن 19 واشتهرت فيما بعد لتقدم أوروبا وبعض الدول الأخرى ومن الأسباب الأساسية لهذه المؤسسات هي محاولة مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية والتحكم فيها من طرف الدولة حيث تتكون هذه المؤسسات من طرفين الأول وهو الدولة والمتمثل في الوزارات أو مؤسسة عمومية والثانية تتمثل في المؤسسات الخاصة<sup>2</sup>.

تصنيفها حسب معيار الحجم: وتصنف إلى:

الشكل رقم (2-03): تصنيف المؤسسة حسب معيار الحجم



المصدر: من اعداد الطالب بناء على عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص25.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة: لقد أخذ تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى متوسطة وصغيرة من جهة ومؤسسات كبيرة من جهة أخرى، اتساعا في الاستعمال في مختلف المجتمعات وهو تصنيف مقيد في عدة مجالات.

<sup>1</sup> عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص25

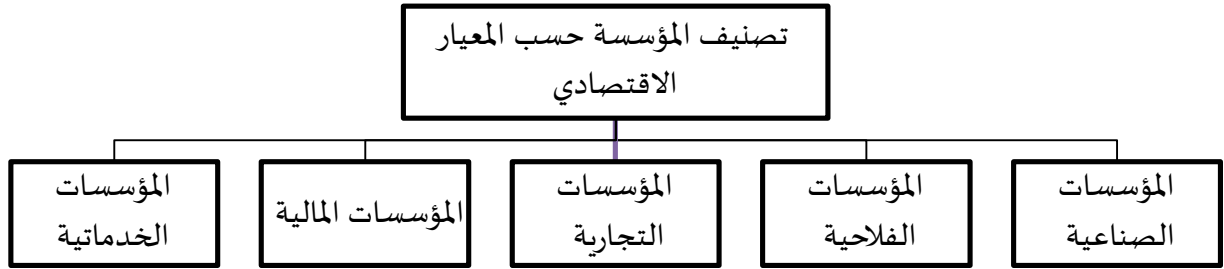
<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، د، ط، دار المحمدية العامة، 1998، الجزائر، ص 58.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي يكون فيها عدد العمال أقل من 500 عاملاً.

المؤسسات الكبيرة: والتي يفوق عدد عمالها أكثر من 500 عاملاً<sup>1</sup>.

تصنيفها حسب المعيار الاقتصادي: وتصنف إلى:

الشكل رقم (2-04): تصنيف المؤسسة حسب المعيار الاقتصادي.



المصدر: من اعداد الطالب بناء على عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 25.

المؤسسات الصناعية: تنقسم إلى نوعين وتتشترك كلها في خاصية الإنتاج:

\_ مؤسسات الصناعات الثقيلة.

\_ مؤسسات الصناعات الخفيفة.

المؤسسات الفلاحية: هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها وتقديم منتجات نباتية وحيوانية وسمكية.

المؤسسات التجارية: هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري، ويتمثل نشاطها في نقل السلع وتوزيعها من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك.

المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمينات.

المؤسسات الخدمائية: المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كالنقل والبريد والمواصلات<sup>2</sup>.

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية وأهدافها

وظائف المؤسسة الاقتصادية:

لقد ظهر مفهوم الوظيفة في بداياته في عمل " فايول " الذي حدد عددا من الوظائف في المؤسسة ووضع لكل منها أهدافا وكيفية حركتها، والوظيفة هي مجموع ما يكلف به الفرد من مهام أو أعمال في إطار

<sup>1</sup> غول فرحات، الوجيز في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره ص 17-18.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، د، ط، دار المحمدية العامة، 1998، الجزائر، ص 61-62.

مسؤولياته والسلطات المعطاة في منصبه وهذا المفهوم يتم تحديده من خلال تحليل ودراسة المناصب ووظائفها بمختلف المستويات بالمؤسسة في إطار التنظيم وكذلك في إطار الهيكل البشري للمؤسسة والوظيفة بهذا المعنى تتحدد بالعديد من العوامل التقنية والتنظيمية.

أما الوظيفة بمعنى ثاني فتتحدد عند تجميع عدد من المهام والمناصب و وظائفها تؤدي دورا معيناً ومنفصلاً إلى حد ما عن باقي الأدوار في المؤسسة.

ومنه تعددت وظيفة المؤسسات الاقتصادية من وظيفة الإنتاج إلى وظيفة التسويق ووظيفة الموارد البشرية وكذا وظيفة التمويل ويمكن حصرها فيما يلي<sup>1</sup>:

وظيفة التسويق: وتشمل جميع الأنشطة المتعلقة بضمان تدفق المخرجات (سلع وخدمات) من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك مضافاً إليها عمليات دراسات السوق، خدمات ما بعد البيع.

وظيفة الموارد البشرية: وتشمل جميع الأنشطة الهادفة إلى توفير اليد العاملة المؤهلة والمحفزة لتحقيق أهداف المؤسسة.

وظيفة التمويل: وتشمل جميع الأنشطة الضرورية لتوفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وكذا تخزينها بطريقة مناسبة بالإضافة إلى تخزين المواد تامة الصنع إلى حين بيعها ومع اتساع السوق والمنافسة أصبحت هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تشغل المسيرين نظراً لتأثيرها المباشر على التكلفة والسعر وجودة المنتج وحجم المبيعات مما يجبر هؤلاء المسيرين السهر على ما يلي: جودة التمويل باختيار أحسن مواد أولية التي تضمن للمؤسسة تحقيق جودة المنتجات.

وظيفة البحث والتطوير: وتتضمن كل الأنشطة التي تساعد على الاستفادة من الدراسات والبحوث في الارتقاء بجودة ما تقدمه المؤسسة من سلع وخدمات وتهدف هذه الوظيفة إلى:

- \_ دراسة احتياجات السوق للمنتج.
- \_ تقدير سعر البيع للمنتج في حالة التطوير.
- \_ البحث عن مختلف الأدوات والآلات اللازمة لعملية الإنتاج.
- \_ وضع المخططات.
- \_ دراسة السوق بالتنسيق مع الوظيفة التسويقية من حيث المنافسة، براءة الاختراع، القوانين والتشريعات الصادرة من طرف الدولة.
- \_ تحديث التكنولوجيا المستعملة من طرف المؤسسة.
- وظيفة الإدارة: وتضم مختلف المهام الإدارية اللازمة لتحقيق الهدف المنشود من طرف المؤسسة من تنظيم وتحكم ومراقبة.

<sup>1</sup> عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1999، ص13

وظيفة الإنتاج: تعتبر من أهم الوظائف وتنصب على حسن التدبير في استخدام الإمكانيات والقدرة المتاحة بما يؤدي إلى الاستفادة منها قدر الإمكان في رفع الإنتاجية حسب الأهداف المسطرة<sup>1</sup>.

#### أهداف المؤسسة الاقتصادية:

يسعى أصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة إلى تحقيق أهداف مختلفة ومتنوعة حسب طبيعة ونشاط المؤسسة، وتبقى هذه الأهداف مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وتعتبر هذه الأهداف بمثابة بيانات عامة لما يجب أن تفعله المؤسسة ويمكن تلخيصها فيما يلي<sup>2</sup>:

#### الأهداف الاقتصادية:

تمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:

تحقيق الربح: يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة الاقتصادية، نظرا إلى حاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة وتجديد التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون.

تحقيق متطلبات المجتمع: فهي تحقق طلبات المجتمع من أجل الوصول إلى هدفين وهما: تحقيق طلبات المجتمع وتحقيق الأرباح.

عقلنة الإنتاج: رفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

#### الأهداف الاجتماعية:

تمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور مقابل مجهوداتهم.
- تأمين فرص عمل جديدة.
- رفع مستوى العاملين الاجتماعي.
- الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال.
- العمل على تغيير نمط استهلاك المجتمع.

#### الأهداف الثقافية:

- توفير الوسائل الترفيهية والثقافية.
- تدريب العمال المبتدئين.
- تخصيص أوقات للرياضة.

<sup>1</sup> عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1999، ص13.  
<sup>2</sup> رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2013، ص 33-34.

### الأهداف التكنولوجية:

تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال ما يلي:

- البحث والتنمية.

- التعاون مع مؤسسات البحث العلمي مثل: الجامعات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى للقيام بعمليات البحث العلمي لتطوير المؤسسات.

### الأهداف البيئية:

وتتمثل في وضع أنظمة خاصة للمحافظة على البيئة وذلك باستخدام آليات لتصفية الغازات المنبعثة من الورشات وتطبيق نظام الإيزو 14000، حيث أصبحت ملزمة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة محليا وإقليميا وعالميا.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي على المؤسسة

#### المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

عرف نظام الرقابة الداخلية على أنه مجموعات تساهم في التحكم في المؤسسة وعليه لا بد من تقييم لطرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها قصد الوقوف على أثارها على الحسابات والقوائم المالية، ينبغي التأكيد هنا على ضرورة تقييم هذا النظام وذلك حتى يتسنى للمراقب فحص الحسابات، وتكمن هذه الضرورة في الأسباب التالية:

- ليس في استطاعة المدقق التأكد من تسجيلات تعكس كل العمليات بالرغم من المراجعة لكل التسجيلات، ولا يتأكد من ذلك إلا عند تقييم مختلف النظم الجزئية ومعرفة أنها خالية من الأخطاء.

- لا يمكن للمدقق عمليا تدقيق كل الحسابات ولكن جزء ما فقط.

- يقوم المدقق بمراجعة مستندية أي دراسة المستندات المبررة للعملية وعليه لكي يثق في هذه الأخيرة خصوصا إذا كانت تحضر داخل المؤسسة.

خلال مرحلة التقييم يقوم المدقق بتقييم لطرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها في المؤسسة قصد الوقوف على أثارها على الحسابات والقوائم المالية، وينبغي التأكيد هنا على ضرورة تقييم هذا النظام وذلك حتى يتسنى للمدقق فحص الحسابات ويتم تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية المؤسسة من خلال (05) خطوات<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> ربيعة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2013، ص 33-34  
<sup>2</sup> فاطمة بعوج، دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص 92-93.

جمع الإجراءات: يقوم محافظ الحسابات بجمع والتعرف على مختلف الإجراءات المعمول بها في هذه المؤسسة والتي ينص عليها نظام الرقابة الداخلية الخاص بها.

اختيارات الفهم: يحاول المدقق أثناء هذه الخطوة فهم النظام المتبع وعليه يتأكد من أن فهمه وذلك عن طرق قيامه باختبارات الفهم والتطابق أي بالتأكد من أنه فهم كل أجزائها وأحسن تلخيصها بعد تتبعه للعملية، فيأخذ المدقق بعض طلبيات الزبائن ويقارنها بسندات تسليم السلع كما يقارنها بفواتير البيع المحررة ويتحركات الجرد عبر الأماكن المعينة، إن هذا الاختبار ذو أهمية محدودة الهدف من ورائه هو تأكيد المراقب من الإجراءات الموجود أنه أحسن وليس الهدف منه التأكد من حسن تطبيقه.

التقييم الأولي للرقابة الداخلية: بالاعتماد على الخطوتين السابقتين يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية باستخراج مبدئيا نقاط القوة ونقاط الضعف تستعمل هذه الخطوة في الغالب استمارة مغلقة أي استمارة تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم أو لا، وعليه يستطيع المدقق نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعف وذلك من حيث القصور أي من الناحية النظرة للنظام محل الدراسة.

اختبارات الاستمرارية: يتأكد المدقق بأن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة أهمية قصوى فهي تسمح للمدقق بأن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها مطبقة باستمرار ولا تحمل خلافا.

التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية : يقوم المدقق بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية من خلال الوقوف على نقاط الرقابة الداخلية للمؤسسة وسوء سيره باعتماده على اختبارات الاستمرارية، وهذا عند اكتشافه سوء تطبيق أو عدم تطبيق نقاط القوة، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي تكون من تصور المدقق التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها (نقاط الضعف ونقاط القوة) يقدم المدقق حوصلة وثيقة شاملة مبينا أثار ذلك على المعلومات المالية، مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات، وتمثل هذه الوثيقة بمثابة تقرير حول نظام الرقابة الداخلية يقدمه المدقق إلى إدارة المؤسسة الاقتصادية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية

لكي تكون عملية تحسين الأداء ذات أهمية يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وهذا ما يتكفل به التدقيق الداخلي، ففي العادة تشمل خطة التدقيق مراقبة التنظيم الإداري في المركز والفروع ونشاط العاملين فيه وإنتاجياتهم ومتابعة تنفيذ قرارات الإدارة الصادرة عن المدير العام وتوصيات اللجان المختصة ودراسة التنظيم الداخلي واقتراح أي تعديل أو تحسين يكون مفيدا أو ضروريا لتنظيم العمل وتطوره وزيادة فعاليته وكفاءته، وعلى سبيل ذلك تقوم دائرة التدقيق بما يلي:

فاطمة بعوج، دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة سطيف، الجزائر، 1 2014-2015، ص 92-93.



مراقبة وتدقيق حسن تطبيق نظام الموظفين والتعليمات المتعلقة بذلك ولاسيما من حيث العطل الإدارية الممنوحة والعطل المرضية ونفقات المعالجة الطبية التي تتحملها المؤسسة وغيرها من الأمور الإدارية المرتبطة بشؤون العاملين في المؤسسة.

مدى انتظام العمل في الأقسام وفيما إذا كان موزع بالتكافؤ بين الموظفين، وهل هناك تأخير في انجاز العمليات وهل يعود إلى التقصير أو الإهمال أو النقص في الجهاز.

مدى تقيد الموظفين بالتعليمات النافذة وتأديتهم لواجباتهم على أكمل وجه، وكذلك دراسة شاط العاملين وإنتاجيتهم وكفاءتهم وخبرتهم.

مراقبة سلامة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة واللجان المختصة والتأكد من أن هذه القرارات نفذت في الوقت المناسب.

مدى انضباط الموظفين وتقيدهم بالتسلسل الوظيفي.

### المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي تحقيق فعالية الأداء المؤسسة

لقد أخذت وظيفة التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس أداة رقابية بل كندشاط تقييم للتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها وما كانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية ولتشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المؤسسة وذلك من خلال وضع برامج التدقيق.

إن التدقيق الداخلي في جوهره يهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية وكفاءة أي أنه يسعى إلى تحسين الأداء وذلك على جميع المستويات سواء كانت عالية أو دنيا وذلك من خلال التحليلات والتوصيات والمشورة التي يقدمها مختلف المسيرين والعاملين في المؤسسة فالتدقيق الداخلي يقوم على مجموعة من القواعد والأسس والتي يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

\_ تدقيق وتقويم فعالية وكفاية وتطبيق الرقابة المالية والرقابة على العمليات الأخرى والعمل على جعلها أكثر فعالية وبتكلفة معقولة.

\_ التحقق من مدى الالتزام بسياسات المؤسسة وخططها إجراءاتها الموضوعية.

\_ التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر.

\_ التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق ببيانات الإدارة.

\_ تحسين نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون بالقيام بها وتقديم النوعيات المناسبة لتحسن عمليات المؤسسة وتطورها.

\_ تقصي وتحديد أسباب المشاكل التي تحدث في المؤسسة وتحييد الخسائر والأضرار الناجمة عنها واقتراح ما من شأنه معالجتها ومنع حدوث مثل ذلك المستقبل.

\_ إجراء الدراسات والاختبارات الخاصة ببناء على طلب الإدارة.

<sup>1</sup> خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الوراق، 2006، ص29

### الخلاصة:

للتدقيق الداخلي مكانة هامة في المؤسسة فهو يعتبر وظيفة ضرورية لتحقيق مختلف أهدافها ويقوم بتحسين وتقييم كفاءة أداء العمليات والإشراف على الرقابة الادارية وتحسين الأداء على مستوى الوحدات التنظيمية من أجل مساعدة جميع أعضاء الإدارة على القيام بمهامهم بأحسن طريقة ممكنة وبأكبر فعالية وذلك من أجل ضمان السير الجيد للمؤسسة وزيادة مردوديتها للوصول إلى أعلى درجة ممكنة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية

لفعالية التدقيق الداخلي في

مؤسسة رام سكر مستغانم

تمهيد :

بعدها تطرقنا في الفصلين السابقين الى الجانب النظري المتعلق بالتدقيق الداخلي وفعاليتة في المؤسسة لابد الان من دراسة تطبيقية التي بدورها يمكن أن تساعدنا على التعرف وتحديد مدى تطابق موضوع بحثنا مع الواقع المعيشي داخل المؤسسات وهذا من خلال إسقاط دراستنا على مؤسسة رام مستغانم

وفي هذا الفصل تطرقنا لثلاث مباحث وكل مبحث تطلب ثلاث مطالب على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية مؤسسة رام سكر مستغانم

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في مؤسسة رام مستغانم

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء مؤسسة رام مستغانم

المبحث الأول: ماهية مؤسسة رام سكر مستغانم

المطلب الأول: تعريف ونشأة مؤسسة رام سكر مستغانم

تعريف مؤسسة رام سكر بمستغانم:

تعتبر شركة السكر الواقعة بولاية مستغانم فرع من فروع المؤسسة الوطنية للسكر محددة بنظام قانوني يبين و يوضح حسن سيرها وتسييرها ، وهذه الشركة تأخذ تسمية المؤسسة العمومية الاقتصادية وذلك في السابق حيث تحولت من مؤسسة عمومية إلى مؤسسة خاصة وهي من نوع " شركة ذات أسهم " وهي مؤسسة إنتاجية تخضع للقيد في السجل التجاري وكافة المراسيم التي تخص الصفة التجارية وتستمر لمدة 99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها في السجل التجاري ، كما يمكن حلها مسبقا قبل انتهاء المدة القانونية طبقا لأحكام القانون التجاري ويصل رأس مالها إلى 164.000.000 دج بمبلغ 100 دج للسهم الواحد ، أي ما يعادل 1640000 سهم ، حيث تقوم المؤسسة بمعالجة السكر الأحمر وإنتاج السكر الأبيض . وقد تغيرت تسميتها من SOEA SUCRE إلى RAM SUCRE أي أصبحت ملكية خاصة بعدما كانت ملك للدولة (ذمة مالية مستقلة). وتعني RAM SUCRE RAFFINERIE MOSTAGANEM - RAM وتعني تبييض السكر<sup>1</sup> وتضم المؤسسة مجموعة من العمال والإطارات يبلغ عددهم 250 شخص مقسمين بين 34 عامل وإطار في الإدارة و 216 عامل في بقية المصالح الأخرى.<sup>2</sup>

نشأة مؤسسة رام سكر بمستغانم:

أنشأ فرع مستغانم لتكرير السكر بتاريخ 16 ماي 1969 بالمرسوم الوزاري رقم 69-115355-بتاريخ 1969م وتم وضع حجر الأساس فيها بتاريخ 1970.

ومن بين الانجازات الاقتصادية انجاز شركة تكرير السكر بتاريخ 09 نوفمبر 1972 بصدور المرسوم الوزاري رقم 72-45 و كانت تشتمل هذه الشركة عدة قطاعات إستراتيجية منها:

- \_ قطاع الخاص بالسكر .
  - \_ قطاع خاص بالحبوب الصلبة والمواد الدسمة.
  - \_ قطاع خاص بالمشروبات والتعليب.
- وبعد مجيء الإصلاحات الاقتصادية لإعادة هذه الشركة حيث قسمت علي ثلاث مؤسسات وطنية وذلك بتاريخ 11 ديسمبر 1981 بمرسوم وزاري رقم 454 وهي:
- \_ المؤسسة الوطنية للحبوب.
  - \_ المؤسسة الوطنية للمشروبات.
  - \_ المؤسسة الوطنية للسكر.

<sup>1</sup> من وثائق المؤسسة، مديرية الاستغلال، مصلحة الإنتاج.

<sup>2</sup> من وثائق المؤسسة ، مديرية الموارد البشرية، قسم الموارد البشرية.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

انطلقت العملية الإنتاجية بها في 18 أوت 1974 مساحتها 11 هكتار تأخذ الشركة تسمية المؤسسة الاقتصادية الخاصة ذات أسهم شركة تكرير السكر بمستغانم ويجب أن تظهر هذه التسمية مسبوقة أو متبوعة بعبارة شركة ذات أسهم .

حدد مقرها بمستغانم طريق مزهران وتقع على بعد 2.5 كلم من الجنوب الغربي لوسط المدينة الطريق يمكن تحويلها على أي مكان بموجب قرار من الجمعية العامة العادية خارج الولاية بقرار من مجلس الإدارة يؤخذ داخل الولاية نفسها

يؤخذ إنتاج السكر في أشكال مختلفة<sup>1</sup> :

\_ سكر قالب 2 كلغ.

\_ سكر قطعة 1 كلغ.

\_ بقايا سكر .

\_ سكر أبيض مبلور 50 كلغ.

\_ سكر رطب.

\_ سكر مبلور عادي 1 كلغ.

\_ سكر قطعة معلب 2 كلغ.

في 2 فيفري 2000 كان هناك تعديل وزاري فاستقلت كل مؤسسة لوحدها وحسب إحصائيات 2001 القدرة الإنتاجية للمؤسسة وصلت إلى<sup>2</sup> :

\_ معالجة السكر الأحمر تقدر ب 330 طن في اليوم.

\_ منتج السكر الأبيض تقدر ب 300 طن في اليوم.

\_ منتج السكر قطعة تقدر ب 100 طن في اليوم.

\_ منتج السكر المبلور في الأكياس حجم 20 كلغ يقدر ب 10 طن في اليوم تهتم المؤسسة بالتموين - الإنتاج - التمويل - التكيف - الترقية - التسويق - التوزيع لكل مواد الصناعات الغذائية واستغلال وتسيير وتنمية نشاطات إنتاج السكر.

ونظرا لصعوبة التموين بالمواد الأولية (السكر الأحمر) التي تستورد بأكملها من الخارج وبالعملة الصعبة وبسبب الوضعية المالية للشركة التي لا تمتلك القدرة على تمويل ذاتها أصبح من الواضح ضرورة البحث عن شريك يمول الشركة بالمادة الأولية حتى يمكنها العمل والإنتاج ويعطيها فرصة للنهوض و أصبحت المؤسسة تتعامل مع القطاع الخاص بداية من سنة 2001 نظرا لتخلي الدولة عن الدعم المالي والمادة الأولية. تعاملت المؤسسة في البداية مع الشركات لحلف التجارة والتعامل الثاني فقد كان مع المؤسسة شرفاوي للتجارة أما المتعامل الثالث فهو CEVITAL بدأ التعامل مع شريك جديد وهو السيد (برحال قادة) الذي أصبحت الشركة ملكا له أي للقطاع الخاص.

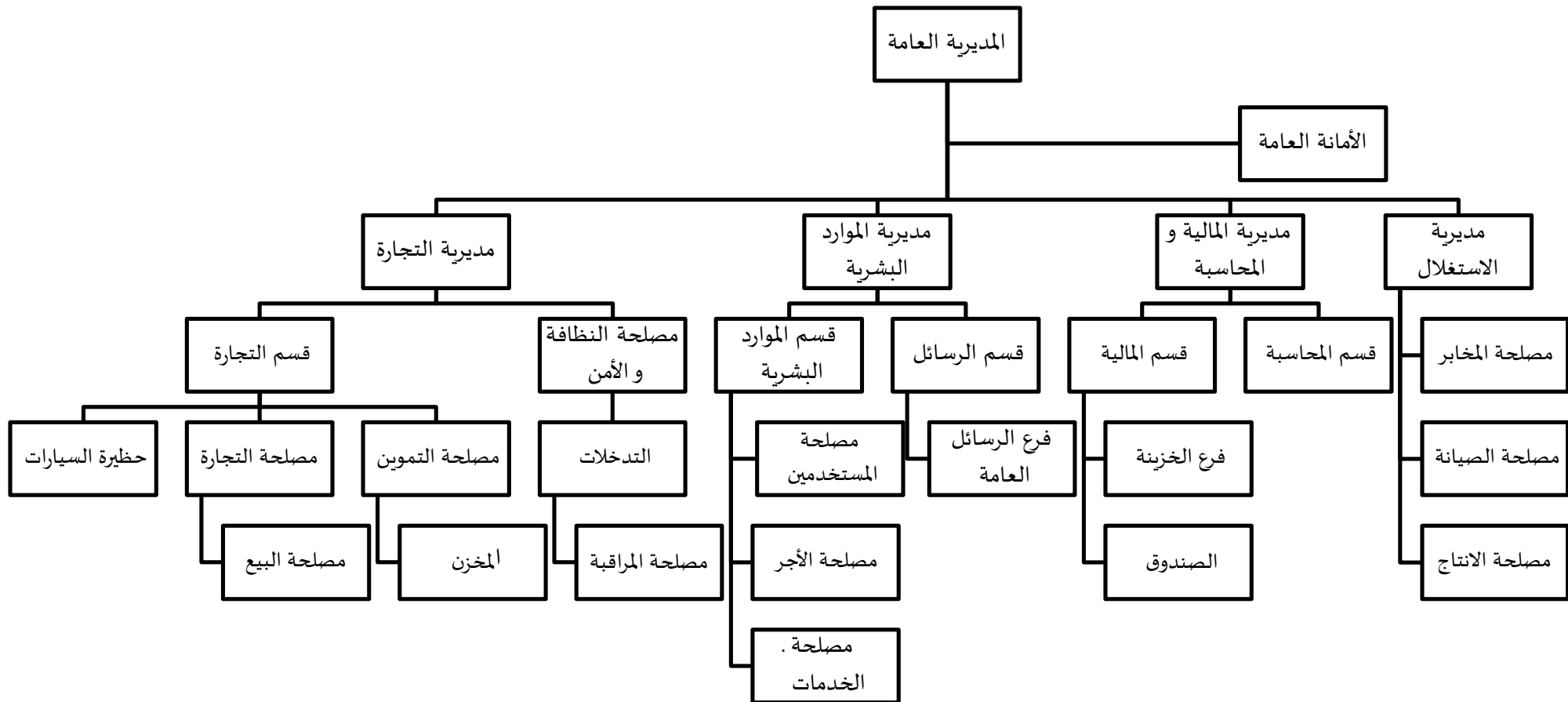
<sup>1</sup> من وثائق المؤسسة، مديرية الاستغلال، مصلحة الإنتاج.

<sup>2</sup> من وثائق المؤسسة، مديرية الاستغلال، مصلحة الإنتاج.

## **الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم**

---

المطلب الثاني الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة رام مستغانم



المصدر: الهيكل التنظيمي من وثائق المؤسسة، مديرية الموارد البشرية، قسم الموارد البشرية.



المطلب الثالث: أهداف مؤسسة رام مستغانم

لمؤسسة رام مستغانم عدة أهداف نذكر منها<sup>1</sup>:

- \_ تلبية حاجيات الزبائن وإرضاءهم بالإضافة الى تحقيق الاستمرارية والنمو والبقاء وأيضا أهداف أخرى تسعى لتحقيقها حتى تكون في أعلى هرم النجاح من بينها:
- \_ استثمار وتسيير وتنمية نشاطات إنتاج السكر وكل النشاطات الأخرى التي لها علاقة بها.
- \_ تنظيم وتطوير هيكل الصيانة لرفع مردودية الإنتاج.
- \_ تعظيم الربح والإنتاج.
- \_ ضمان التكوين لتتمكن من تحقيق المخططات المعتمدة فيما يخص إنتاج مادة السكر.
- \_ العمل على الاستفادة من أحدث التكنولوجيا في العمل بما يسهل عملية الإنتاج والتسيير.
- \_ تسيير وتنمية نشاطات إنتاج السكر بما يضمن تغطية الطلب على هذه المادة.
- \_ ضمان بيع بضاعتها في إطار الأهداف المرجوة والتدابير المتخذة من قبل الحكومة فيما يخص التسويق.

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في مؤسسة رام مستغانم

المطلب الأول: تقييم نظام التدقيق الداخلي في المؤسسة

يكون التدقيق الداخلي في المؤسسة بصفة دورية على مستوى المديرية العامة حيث تختلف فروعته وهو يعتبر أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية، ويلعب التدقيق الداخلي دور فعال في تحسين أداء المؤسسة بواسطة الحد من عملية الغش والأخطاء والاحتيال وتقليل التكاليف وزيادة النواتج والموارد البشرية.

ولتحقيق جميع هذه الأهداف فلا بد للتدقيق الداخلي من أن يتبع منهجية صارمة ودقيقة وتتميز بالشفافية حتى تكون على أحسن وجه.

وهذا ما يمكنه من أداء مهمته بصفة جيدة و متميزة، كما تتناول وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة المجال ألتقييي و كذلك الوقائع لأصول المؤسسة بتقديم الاقتراحات لأنظمة المؤسسة، فإن مجالها يتسع ويجعلها أداة رقابية للمستويات العليا للمؤسسة، فالمدقق الداخلي يقوم بعمله من واقع الوظيفة و مسؤولياته أمام الإدارة العليا، فهو يقيم عمل الغير و لكن لا يواجه الغير في العمل فهو لا يتمتع برئاسة مباشرة لهيئة الموظفين الذين يراجع عملهم، فالمدقق الداخلي مستقل في تنفيذ مهام وظيفته و لا يملك السلطة على إعطاء الأوامر بصفة مباشرة للموظفين.

المطلب الثاني: تنفيذ مهمة التدقيق

في هذه المرحلة وعلى أساس المعلومات المحصل عليها في المرحلة الأولى، يخطط المدقق مهمته ويحدد العمليات والمواطن الحساسة والتي تحتاج إلى تدقيق أكبر، مع مراعاة الوقت وامتداد حدود التحقق مع اختيار التقنيات والوسائل الملائمة، فعلى سبيل المثال قد يلجأ المدقق إلى:

<sup>1</sup> من وثائق المؤسسة ، المديرية العامة.

\_ استجواب الأفراد المعنيين وإعداد مخططات السير.

\_ اللجوء إلى العينات الإحصائية والملاحظات العينية.

فهذا البرنامج المفصل للأعمال سيصبح دليل للقيام بمهمة التدقيق، فالمدقق يمكنه الآن معرفة ما هي المهام الموكلة إليه ماذا؟ (، حسب خطة محددة)، متى؟ (وأخيراً بأية تقنية) كيف؟ فبعد التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية أي استخراج نقاط قوته وضعفه، يعاد النظر في برنامج التدخل، بحذف أجزاء منه في حالة سلامة النظام أو بإضافة أجزاء أخرى واختبارات مدعمة في حالة وجود نقاط ضعف. ويمكن الإشارة إلى ما يلي<sup>1</sup>:

أ- في حالة وجود نظام رقابة داخلي قوي فهذا يمثل دليلاً مبدئياً على صحة الحسابات، لكنه غير كاف ولا بد من تدقيق مباشر للحسابات والقوائم المالية، وفي هذه الحالة يكفي المدقق بالتأكد من:

عدم ارتكاب أخطاء أو أعمال غش، تم إدخالها في العمليات الختامية التي يصعب على نظام الرقابة الداخلية اكتشافها، فقد تسجل مؤونات غير مبررة وقد تسوى حسابات خطأ. كالتأكد من الأرصدة عن طريق المقارنة ودراسة قيام المدقق بالتدقيق التحليلي التي تتم عن طريق طلبات تطورها من دورة على أخرى.

ب- أما في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية على المدقق توسيع برنامج تدخله، وذلك لما لنقاط الضعف من آثار سلبية على شرعية وصدق الحسابات، وإذا استبعدنا سلبيات النظام الخطيرة جداً التي لا تسمح بالقيام بأي عمل أي عدم مواصلة العمل ورفض المصادقة على الحسابات والقوائم المالية تنجز هذه المرحلة في خطوتين، تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية والقيام باختبارات السريانية والتطابق.

1- تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة رام مستغانم:

لقد سبق القول إن التقييم النهائي للنظام سيؤدي إلى تسهيل أو تعقيد المهمة، أي يؤدي إلى توسيع أو تضيق برامج التدخل النموذجية المسطرة. فالنظام الجيد يعفي المدقق من المراقبة المباشرة لشمولية وحقيقة التسجيلات، كما أن النظام المليء بالعيوب قد يؤدي به إلى استحالة القيام بفحص الحسابات وإعطاء رأي حولها.

2- التطابق

يسمح هذا النوع من الاختبارات للمدقق التحقق أولاً من مدى تجانس وتطابق المعلومات حول العمليات المنجزة، ويكمن الهدف هنا اكتشاف فيما إذا كان هناك انحراف ما بين ما هو مسجل وما هو منفذ. وتتم اختبارات التطابق والتجانس عن طريق الاطلاع على<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> من وثائق المؤسسة، الأمانة العامة، قسم التدقيق.

<sup>2</sup> من وثائق المؤسسة، الأمانة العامة، قسم التدقيق.

- \_ موازين المراجعة.
- \_ فحص سريع للقيود الكبيرة وتدقيق العمليات الممركزة.
- \_ محاضر اجتماعات إدارة المؤسسة.
- \_ العقود التي قامت بإمضائها المؤسسة.
- بالإضافة إلى القيام بالتدقيق التحليلي للحسابات والذي يعتمد على أسلوب المقارنة ما بين السنوات، مثلا القيام بمتابعة تطور:
- \_ نفقات المستخدمين.
- \_ النفقات المالية
- \_ الوثائق الداخلية: الفواتير، سندات مذكرات الاستلام أو التسليم، ملف الجرد المستمر لقيم الاستغلال.....
- إرسال طلبات المصادقة للمتعاملين مع المؤسسة قصد تأكيد أو نفي العمليات المسجلة في دفاتر المؤسسة والتي تمت معهم، مثل الزبائن، الموردين والبنوك. كما يقوم المدقق بإرسال طلبات مصادقة لأطراف أخرى طلبا لمعلومات حول المؤسسة التي يدققها، مثل المحامين فيما يخص النزاعات المحتمل أن تكون مع الغير، المستخدمين ومصالح الرهن العقاري فيما يخص العقارات.
- \_ مشاهدة الميدانية: بحضور عملية العد وتقييم المخزونات، مراقبة الاستثمارات في أماكن وجودها، مراقبة الصندوق فجائيا بجرده

#### المطلب الثالث: إعداد التقرير:

تتمثل المرحلة النهائية للتدقيق في مؤسسة رام مستغانم في إعداد تقرير نهائي والذي قام بإعداده محافظ الحسابات، هو بمثابة ملخص لما قام به طيلة فترة تواجده بالمؤسسة. ويتميز هذا التقرير بالشمولية والدقة مع عرض كل الأدلة والقرائن التي تثبت حكم ورأي المدقق فيما يخص نظام المعلومات في المؤسسة. ويمكن تقسيم المرحلة النهائية لعملية التدقيق إلى جزأين متتاليين ومتكاملين، كالتالي<sup>1</sup>:

#### أولا: الاجتماع النهائي:

ويضم كل من محافظ الحسابات وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وتتجلى أهمية الاجتماع في عرض وتوضيح كل النقاط والأدلة والإثباتات التي تحصل عليها المدقق أثناء مهمته، فلا بد من السماح لمسئولي المؤسسة أن يتعرفوا على شكوك وتحقيقات المدقق وإمكانية مناقشتها. أثناء هذا الاجتماع يحاول محافظ الحسابات عرض المشاكل والتوصيات، استنادا إلى الأولويات ودرجة الأهمية، فالمدقق يسعى دائما إلى تجنب إعطاء الأهمية للأمور البسيطة والتي تعبر مشاكل وهمية بل يسعى دائما إلى عرض المشاكل المستعصية والأمور المهمة. ويتطلب نجاح الاجتماع أو المقابلة النهائية تحضير جيد، من ناحية العرض أو عند مناقشة التوصيات:

<sup>1</sup> من وثائق المؤسسة، الأمانة العامة، قسم التدقيق.

-العرض:

يكشف من خلاله المدقق على كل نقاط القوة والضعف مرفقة باستدلالات وبيانات، فلا داعي للتأكيد والحكم دون إثبات مستمد من تحقيق مهمة التدقيق، وأثناء العرض يتدخل جميع المشاركين في الاجتماع، كل حسب تخصصه ومسؤوليته، فهكذا يكون العرض واضحاً وشفافاً. بعد الانتهاء من العرض تأتي مرحلة حساسة ودقيقة والمتمثلة في نقد ومناقشة توصيات وملاحظات محافظ الحسابات، والتي غالباً ما تكثُر فيها المعارضات والانتقادات<sup>1</sup>.

-المعارضة:

عندما يصادف محافظ الحسابات معارضة من مجلس إدارة المؤسسة، يجد نفسه أمام حالتين هما: أ- إما أن يكون مدققاً قادراً على الاستدلال والاستحضار يثبت حكمه ونتائجه، وفي هذه الحالة تنتهي المعارضة مباشرة.

ب- وإما أن يمتنع المدقق لعدم وجود أدلة كافية أو عدم تصنيفها وترتيبها كفاية لاستدلالها، وفي هذه الحالة من الأفضل عدم ذكر تلك الملاحظة أو النقطة المنتقدة في تقرير التدقيق، وذلك لصالح الطرفين، أما إذا كان المشكل خطيراً ومعتبراً فإنه يتم توقيف الاجتماع وتأجيله ريثما يتحصل المدقق على الأدلة والقرائن الكافية قبل الإدلاء بالحكم النهائي.

لكن في كل الأحوال، سيواجه محافظ الحسابات معارضة مجلس إدارة المؤسسة دوماً، مهما كانت الظروف والتوصيات، ذلك لأن من طبيعة هذا المجلس عدم قبول النقد والحلول المقترحة بمعارضة تحليل المدقق، وهو كون أن هذا الأخير ليس بالضرورة خبيراً أو أخصائياً في مجال المؤسسة مما قد يؤدي إلى اقتراح حلول غير مناسبة للمشاكل.

لكن بوجود جو ملائم يحول بين كل من المدقق ومجلس إدارة المؤسسة، يمكن أن يقترح مسؤولي المؤسسة بعض الحلول التي توجه وتزيد من صحة التوصيات الأولية للمدقق. واستناداً على ذلك، تؤخذ المعارضات والانتقادات كمصدر قوة لتزويد المدقق بخبرة وتحكم أكثر في الأوضاع.

هذا وقد تأخذ المعارضة وأجوبة مجلس الإدارة شكلاً كتابياً، حيث يرسل هذا الأخير للمدقق وثيقة رسمية تشمل كل الملاحظات والأجوبة على التوصيات الخاصة بمهمة التدقيق في المؤسسة<sup>2</sup>.

ثانياً: تقرير التدقيق

يعتبر تقرير محافظ الحسابات المنتج النهائي لمهمة التدقيق، إذ ليس من الممكن تصور مهمة تدقيق بدون تقرير يكشف عن حكم المدقق حول وضعية المؤسسة، فمن خلال هذا التقرير يقوم المدقق بحصر مواطن القوة والضعف للنظام، كما يحدد المخالفات والأخطاء المكتشفة، التي من خلالها يضع التوصيات والاقتراحات الممكنة.

<sup>1</sup>من وثائق المؤسسة، الأمانة العامة، قسم التدقيق.

<sup>2</sup>من وثائق المؤسسة، الأمانة العامة، قسم التدقيق.

وهكذا، وبعد الاجتماع النهائي الذي تم فيه مناقشة جميع النقاط التي ستذكر في تقرير التدقيق، وبعد أن يتحصل المدقق على أجوبة مجلس الإدارة المؤسسة بشكل رسمي، يمكن للمدقق أن يشرع في كتابة التقرير النهائي لمهمته.

ويختلف إعداد التقرير حسب هدف التدقيق، فتميز بين: تقرير الحصيلة للأوضاع بصفة عامة، وتقرير مفصل ومطول يشمل على دورات وفصول حسب نوعية تدخلات المدقق. لكن وبصفة عامة، فالتقرير يشكل وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات، كما يعتبر أداة عمل للمدققين والمسيرين على حد سواء، وعلى هذا يتم توضيح في التقرير ما يلي<sup>1</sup>:

- \_ تقييم نظام المراقبة الداخلية.
- \_ الكشف عن الأوضاع السائدة، مع وجود الأدلة والقرائن الكافية للحكم النهائي عليها.
- \_ اقتراح توصيات وتوجيهات لتصحيح الأخطاء والمخالفات.

أما عن الشكل، فعموما يبنى على النحو التالي:

- \_ صفحة أو مستند الإرسال.
- \_ فهرس، مقدمة، خلاصة.
- \_ نص التقرير حيث نجد فيه: عرض النتائج، التوصيات وأجوبة أعضاء مجلس الإدارة.
- \_ الخاتمة، خطة التحقيق والتدخلات والملاحق.

### المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء مؤسسة رام مستغانم

#### المطلب الأول: مدى فعالية تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي في المؤسسة

لمعرفة مدى فعالية تنفيذ مهمة التدقيق من عدمه لا يختلف اثنان على أنه لا بد من الرجوع إلى تقرير التدقيق الداخلي، وعلى أساس المعلومات المتحصل عليها تتمكن من الكشف ما إذا كان التدقيق قد أعطى مفعوله في المؤسسة أو لا، ففي الغالب تأتي محتويات التقارير المقدمة بنتائج سلبية عن أداء الجهات التي تم التدقيق عليها والتي قد تتضمن عدم فعالية الضوابط الرقابية، أو عدم توفر ضوابط رقابية كافية، أو وجود مخاطر عالية لم يتم وضع خطط استجابة للتعامل معها حال حدوثها عدا عن المخالفات الأخرى التي تتعلق بعدم الإلمام بالقوانين والتشريعات أو عدم التوافق مع السياسات والإجراءات، وهنا يكون ضعف نظام المؤسسة (نظام الرقابة الداخلية) و إن ذلك يؤثر على شرعية وصدق الحسابات ويجعل المؤسسة وضعية مزرية.

في حالة وجود نظام قوي فهذا يمثل دليلا مبدئيا على صحة الحسابات وأن مهمة التدقيق قد تم القيام بها على أكمل وجه (نتائج إيجابية) الأمر الذي ينعكس على المؤسسة وينتج أن التدقيق الداخلي سار بشكل حسن، كما تتمثل الفائدة العظمى من عرض الصورة الكاملة للنتائج بشقيها الإيجابي والسلبي في

<sup>1</sup> من وثائق المؤسسة، الأمانة العامة، قسم التدقيق.

معرفة مدى فعالية تنفيذ مهمة التدقيق وفهم الصورة الكاملة عن أعمال شركة، وتقدير مدى إمكانية تحقيق الأهداف وليس النظر من جانب حجم الملاحظات المقدمة فقط، وكذا المساعدة ع اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة.

ولابد من الإشارة إلى أنه قد تكون توقعات لجنة التدقيق والإدارة العليا عن دور التدقيق الداخلي المطلوب منه هو إيصال النتائج المتعلقة بضعف الرقابة أو عدم فعاليتها، أو عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات، إلا أن إبلاغهم بمدى أهمية إيصال الجانب الايجابي في حال عدم رغبتهم بذلك قد ساعدهم في فهم الصورة الكاملة لنطاق التدقيق والنتائج التي تم التوصل لها لمعرفة ما إذا كان التدقيق المنتهج فعال أو يجب انتهاز تدابير أخرى (لابد من تبليغ النتائج المرضية لتشجيع المدققين على تقدير الأداء المرضي)<sup>1</sup>.

لكي يكون التدقيق الداخلي فعال بشكل جيد على المؤسسة لابد من توفر البعض من النقاط التالية:

- \_ مدى تحقيق الجهات المدقق لمؤشرات الأداء المطلوبة منها.
- \_ بعض النتائج المالية والإنجازات الاستثنائية التي تم تحقيقها من قبل الجهات المدقق عليها.
- \_ بعض الضوابط الرقابية فعالة وقوية.

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى لتحقيقها، وأهمها التعرف على دور التدقيق الداخلي في تحقيق الفعالية في المؤسسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي لتحليلي المعلومات التي لها علاقة بالموضوع وتنسيقها وتلخيص نتائجها من خلال إخضاعها لأدوات البحث العلمي المعروفة، هذه المعلومات تم جمعها من مصادر مختلفة لكنها جميعها ترتبط بالموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع منهج التحليلي قصد إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة محل الدراسة وتحليل البيانات والمعلومات المحصل عليها ومن ثم تجديد النتائج المتوصل إليها.

تصميم الاستبيان:

لقد تم في البداية تقسيم الاستبيان إلى ما يلي:

- 1- يحتوي هذا الجزء على مجموعة من الأسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة بحيث قمنا باختيار عينة تتكون من 34 شخص من الإدارة التي تقوم بتسيير المؤسسة حيث يمكن تلخيص البيانات الشخصية لأفراد العينة في الجداول التالية:

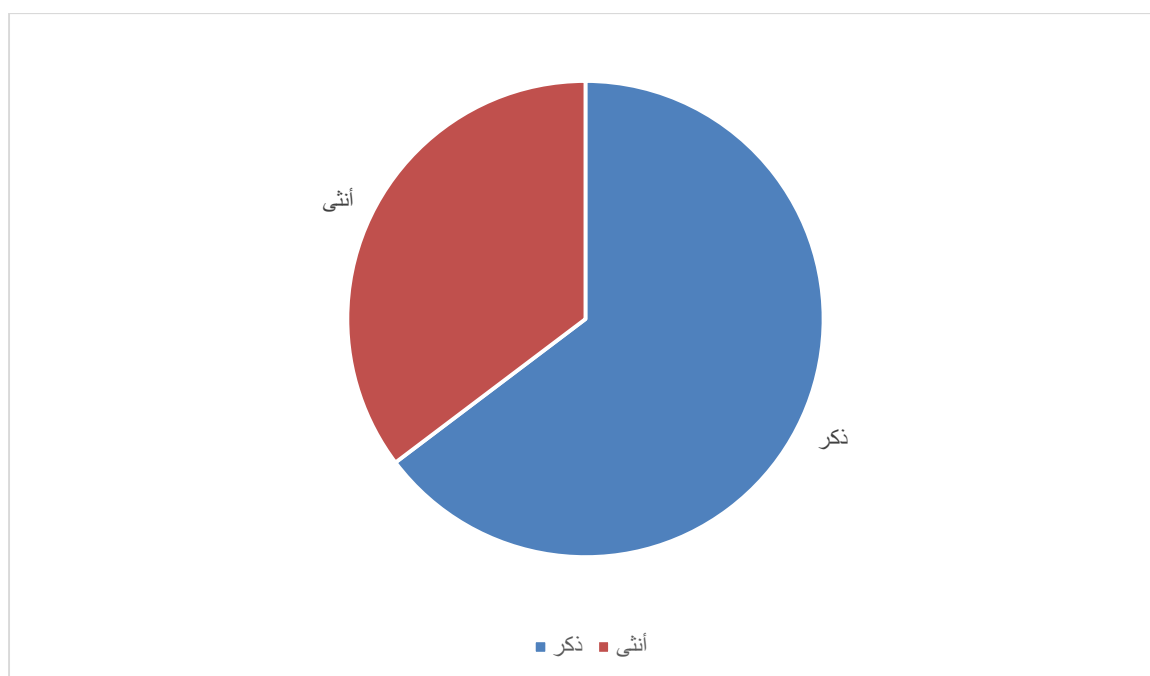
<sup>1</sup>من وثائق المؤسسة ، الأمانة العامة، قسم التدقيق.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

الجدول رقم (1-3): توزيع مفردات العينة حسب الجنس.

الإناث		الذكور	
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
35.29	12	64.70	22

الشكل رقم (01-3) توزيع مفردات العينة حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطالب على ضوء الاستبيان.

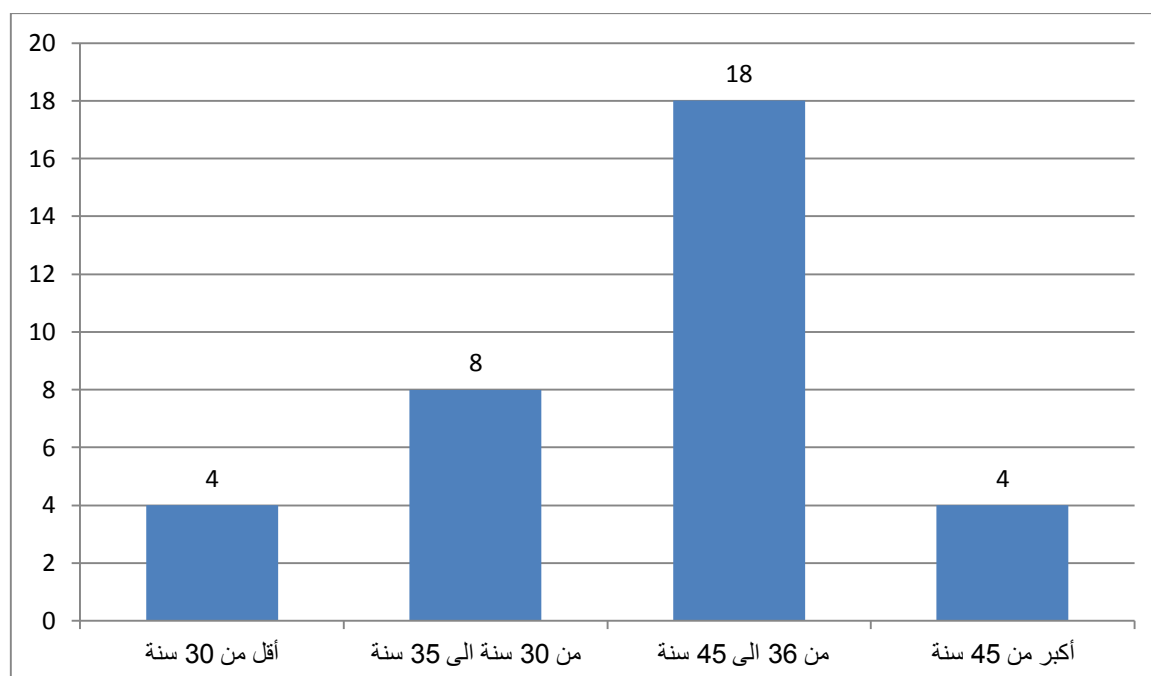
يبين الجدول السابق توزيع مفردات العينة حسب الجنس (ذكر/ أنثى) حيث يتضح أن 64.70% من عينة الدراسة ذكور، في حين نسبة مشاركة الإناث 35.29% و نلاحظ أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث و ذلك راجع لطبيعة عمل المؤسسة.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

الجدول رقم (2-3): توزيع مفردات العينة حسب العمر

أكبر من 45 سنة		من 36 الى 45 سنة		من 30 الى 35 سنة		أقل من 30 سنة	
التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
4	11.8	18	52.9	8	23.5	4	11.8

الشكل رقم (02-3): توزيع مفردات العينة حسب العمر.



المصدر: من إعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان

يبين الجدول السابق توزيع عينة لدراسة حسب متغير العمر، حيث يتبين أن 52,9 % من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من 36- 45 سنة وهي تمثل أعلى نسبة، و23,5% بلغت أعمارهم من 30-35 سنة، وفي الأخير أقل من 30 سنة وأكثر من 45 سنة تقدر نسبتهم بـ 11,8 % على التوالي.

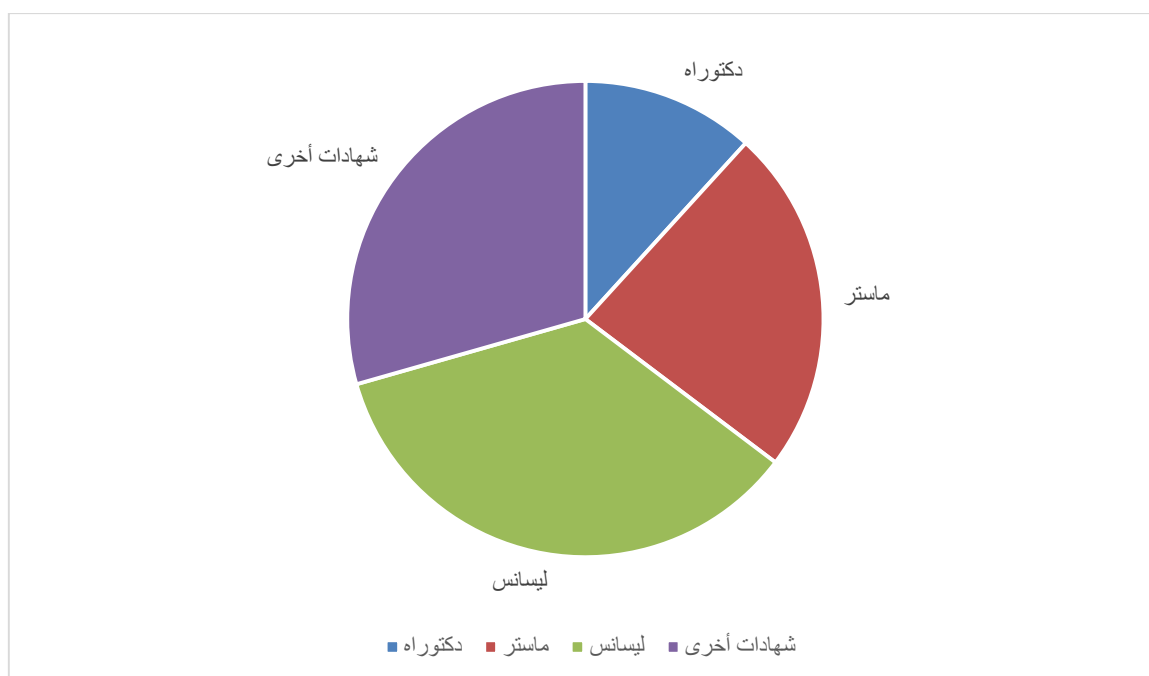


## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

الجدول رقم (3-3): توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي.

أخرى		ليسانس		ماستر		دكتوراه	
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
29.41	10	35.29	12	23.52	8	11.76	4

الشكل رقم (03-3): توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان.

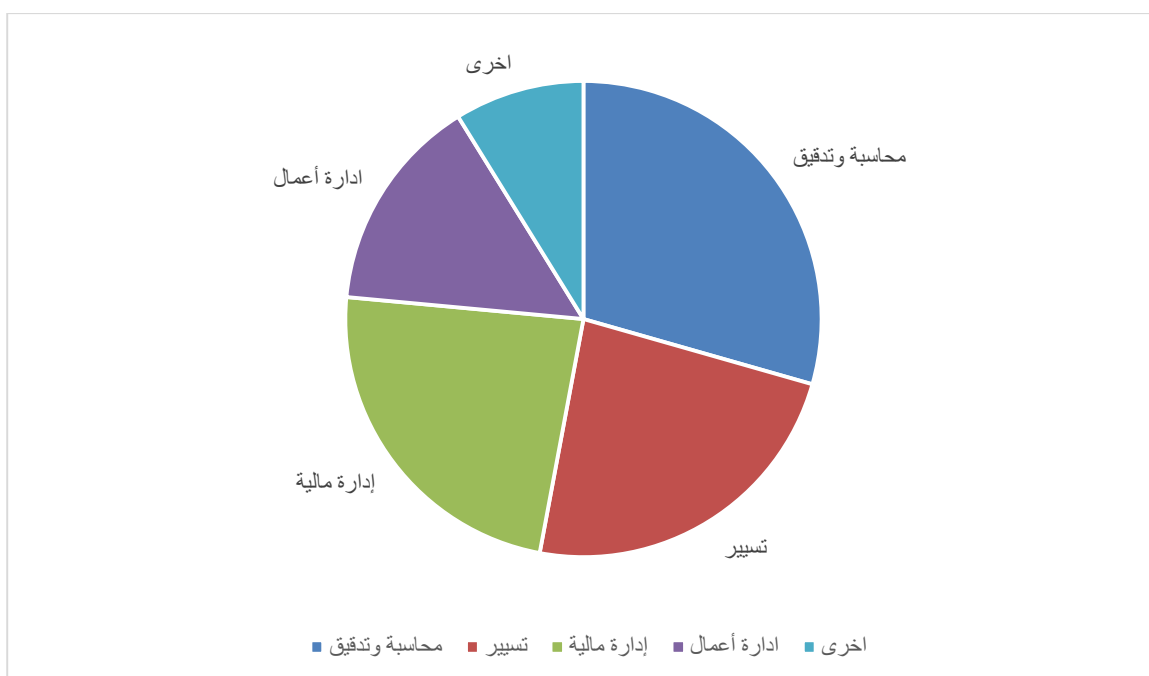
من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي تقدر بـ 35.29 % ليسانس، ثم تليها شهادات أخرى بنسبة 29.41 % ثم الماستر بنسبة 23.52 % وفي الأخير الدكتوراه بنسبة 11.76 % . نلاحظ أن المؤسسة تضم مختلف المستويات التعليمية العليا وهذا التنوع يساعد المؤسسة على التطور و تحقيق الأهداف المسطرة.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

الجدول رقم (3-4): توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي.

محااسبة وتدقيق		تسيير		إدارة مالية		إدارة أعمال		أخرى	
التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
10	29.41	8	23.52	8	23.52	5	14.70	3	8.82

الشكل رقم (3-04): توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي.



المصدر: من إعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان.

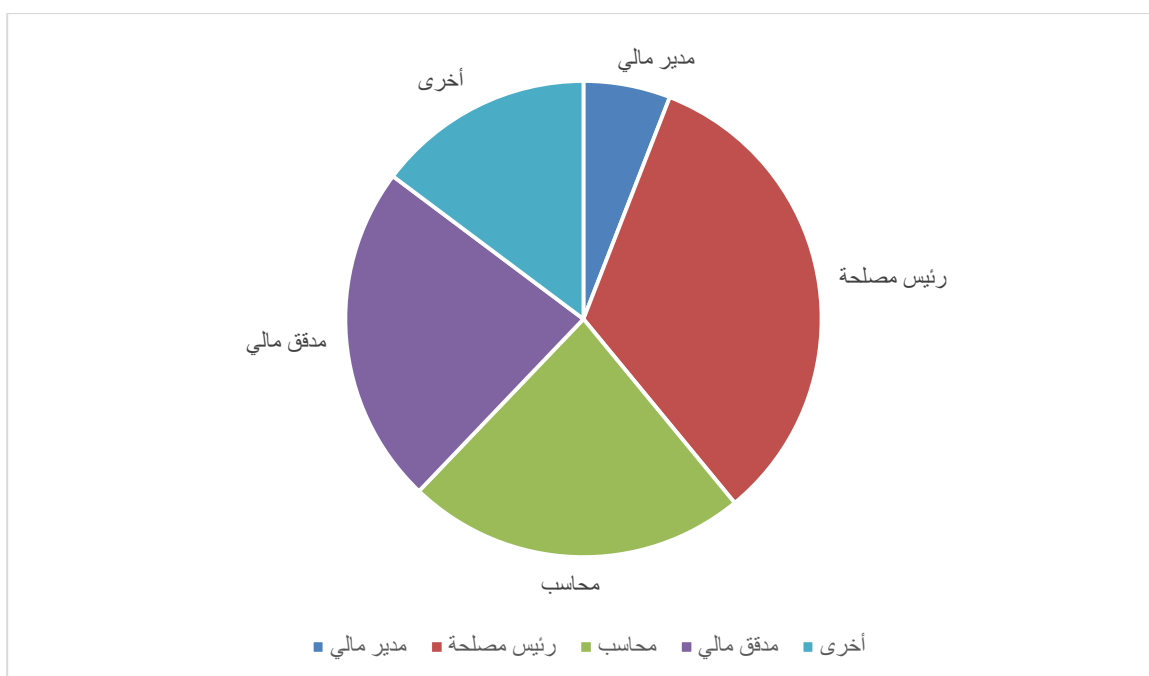
من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب التخصص العلمي تقدر بنسبة 29.41% للمحااسبة و التدقيق ثم يليها التسيير بنسبة و ادارة مالية بنسبة 23.52% ثم ادارة أعمال بنسبة 14.70% ثم في الأخير تخصصات أخرى بنسبة 8.82% .  
نلاحظ أن المؤسسة تعطي أهمية كبيرة لتخصص محااسبة و تدقيق فهي تحتل أعلى نسبة و هذا راجع لأهمية التدقيق في المؤسسة.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

الجدول رقم (3-5): توزيع مفردات العينة حسب المستوى الوظيفي.

مدير مالي		رئيس مصلحة		محاسب		مدقق مالي		أخرى	
التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
2	5.88	11	32.53	8	23.35	8	23.35	5	14.70

الشكل رقم (3-05): توزيع مفردات العينة حسب المستوى الوظيفي.



المصدر: من إعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان.

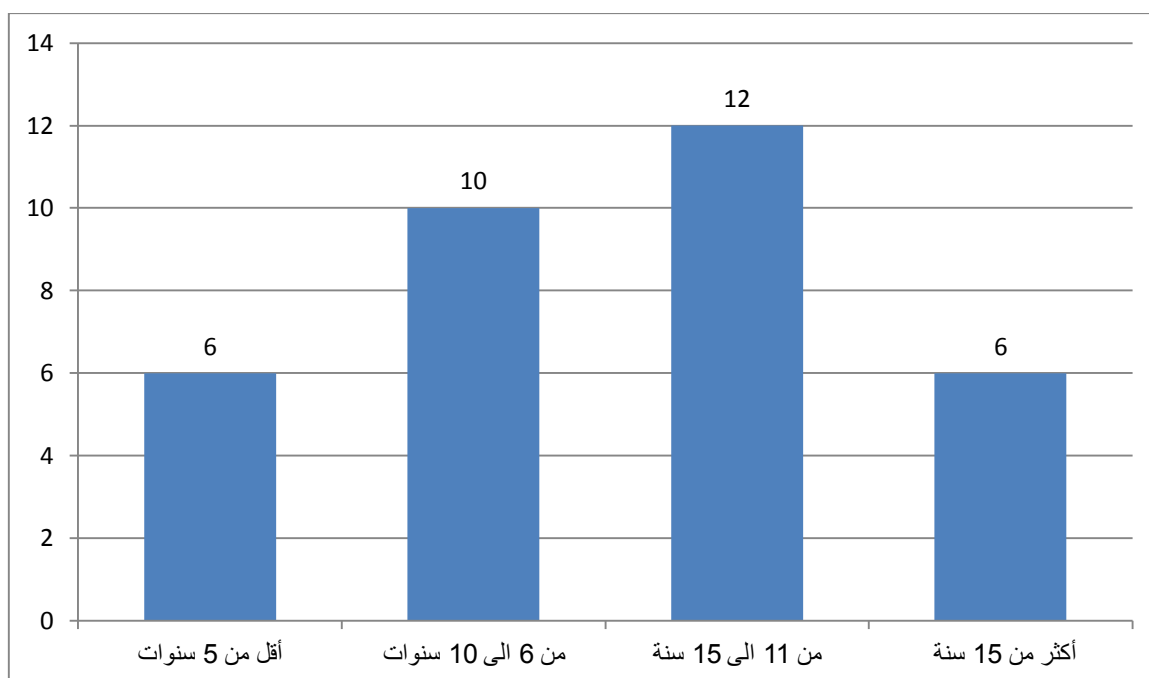
من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي تقدر بنسبة 32.53% وتخص رؤساء المصالح ثم محاسب و مدقق مالي بنسبة 23.35% ثم المدير المالي بنسبة 5.88% ومستوى آخر بنسبة 14.70% .

نلاحظ أن نسبة رئيس مصلحة مرتفعة و أيضا نسبة المدققين و هذا راجع للأهمية الكبيرة التي تعطىها المؤسسة للتدقيق.

الجدول رقم (3-6): توزيع مفردات العينة حسب الخبرة الوظيفية.

أقل من 5 سنوات		من 6 إلى 10 سنوات		من 11 إلى 15 سنة		أكثر من 15 سنة	
التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
6	17.64	10	29.41	12	35.29	6	17.64

الشكل رقم (3-06): توزيع مفردات العينة حسب الخبرة الوظيفية.



المصدر: من إعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب الخبرة الوظيفية تقدر بنسبة 35.29% و تخص من 11 إلى 15 سنة ثم نسبة 29.41% لفترة 6 إلى 10 سنوات وفي الأخير نسبة 17.64% لفترة أقل من 5 سنوات و فترة أكبر من 5 سنوات.

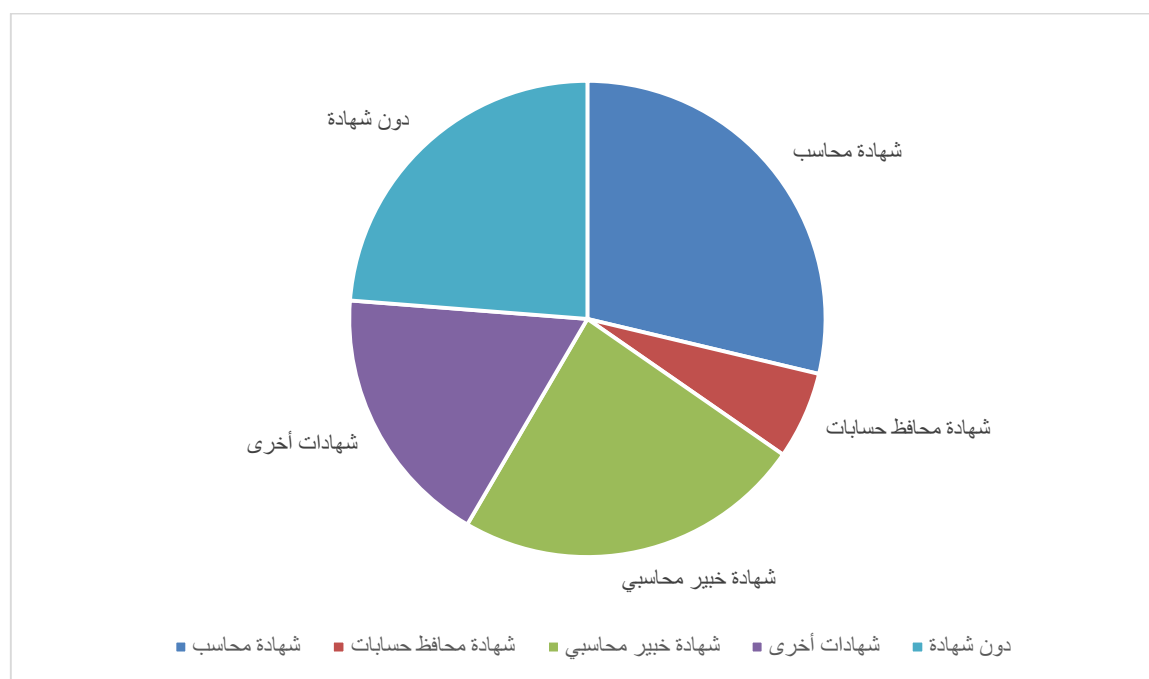
نلاحظ أن المؤسسة تضم نسبة كبيرة من الأفراد ذوي الخبرة الطويلة و ذلك لتحقيق أقصى فعالية ممكنة فكلما كان العمال ذوي خبرة كلما كانت الفعالية كبيرة وهذا ما يعود بالإيجاب على نتائج المؤسسة.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

الجدول رقم (3-7): توزيع مفردات العينة حسب الشهادات المهنية.

شهادة محاسب		شهادة محافظ حسابات		شهادة خبير محاسبي		شهادات أخرى		دون شهادة	
التكرار	% النسبة	التكرار	% النسبة	التكرار	% النسبة	التكرار	% النسبة	التكرار	% النسبة
10	29.41	2	5.88	8	23.52	6	17.64	8	23.52

الشكل رقم (3-07): توزيع مفردات العينة حسب الشهادات المهنية.



المصدر: من إعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية تقدر بنسبة 29.41% لشهادة المحاسب ي ثم نسبة 23.52% لشهادة الخبير المحاسبي ثم نسبة 17.64% لشهادات أخرى ثم في الأخير نسبة 5.88% لشهادة محافظ الحسابات .

نلاحظ أن شهادة محاسب هي أعلى نسبة في المؤسسة وهذا راجع لطبيعة عمل المؤسسة و متطلباتها فهي تحتاج عدد كبير من المحاسبين نظرا لكبر المؤسسة وعملياتها الكثيرة والمتنوعة.

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

2- يحتوي هذا الجزء من الاستبيان على مجموعة من الأسئلة تتعلق بآراء أفراد العينة في التدقيق الداخلي

الجدول رقم (08-3): تحليل فقرات للتدقيق الداخلي.

الرقم	العبارات	العدد والنسبة	غير موافق بحجة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	التدقيق الداخلي نشاط داخلي مستقل يقوم بتقييم ومراقبة الأنشطة الإدارية والمحاسبية للمؤسسة	العدد	0	0	2	28	4	4.06	0.422	مرتفعة
		النسبة %	0	0	5.9	82.4	11.8			
02	يمثل التدقيق الداخلي رقابة فعالة ترفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة	العدد	0	0	0	32	2	4.06	0.239	مرتفعة
		النسبة %	0	0	0	94.1	5.9			

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

مرتفعة	0.478	4.12	0	0	6	26	2	العدد	يعد المدقق الداخلي تقارير مفصلة ودورية ويرفعها إلى أعلى منطقة تنفيذية	03
			0	0	17	76	5.9	النسبة %		
مرتفعة	0.010	4.00	0	34	0	0	0	العدد	يتأكد المدقق الداخلي من صحة البيانات وفحصها وتدقيقها	04
			0	100	0	0	0	النسبة %		
مرتفعة	0.348	4.00	2	30	2	0	0	العدد	إذا تم الإخلال بالاستقلالية أو الموضوعية للمدقق يتم إشعار مجلس الإدارة بذلك	05
			5.9	88.2	5.9	0	0	النسبة %		
مرتفعة	0.327	4.12	4	30	0	0	0	العدد	يكون المدقق داخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم	06
			11.8	88.2	0	0	0	النسبة %		

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

									بتدقيقها	
مرتفعة	0.239	4.06	2 5.9	32 94.1	0 0	0 0	0 0	العدد النسبة %	يقوم التدقيق المالي بفحص البيانات المالية والسجلات ومدى مطابقتها لمبادئ التدقيق المتفق عليها	07
مرتفعة	0.288	4.09	3 8.8	31 91.2	0 0	0 0	0 0	العدد النسبة %	يقوم تدقيق الالتزام بالتأكد ما إذا كانت لمؤسسة التزمت بالإجراءات والقواعد الموضوعية من الإدارة	08
مرتفعة	0.327	4.12	4 11.8	30 88.2	0 0	0 0	0 0	العدد النسبة %	يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتوثيق المعلومات اللازمة	09



الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

									لتحقيق أهداف المهمة.	
مرتفعة	0.489	3.94	3 8.8	26 76.5	5 14.7	0 0	0 0	العدد النسبة %	يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بالمراجعة الدورية وتقديمها إلى الإدارة مجلس الإدارة للموافقة عليها.	10
مرتفعة	0.239	4.06	2 5.9	32 94.1	0 0	0 0	0 0	العدد النسبة %	يقدم التدقيق الداخلي خدمات تأكيدية واستشارية و يقوم المدقق الداخلي بتبليغ نتائج المهام.	11
مرتفعة	0.010	4.00	0 0	34 100	0 0	0 0	0 0	العدد النسبة %	يقوم المدقق الداخلي بعمله باجتهاد	12

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

									ومسؤولية وسرية تامة.		
مرتفعة	0.010	4.00	0	34	0	0	0	العدد	لا يستعمل	13	
			0	100	0	0	0	النسبة %	المدقق الداخلي المعلومات لأي منفعة شخصية		
مرتفعة	0.239	3.94	0	32	2	0	0	العدد	يقوم	14	
			0	94.1	5.9	0	0	النسبة %	المدقق الداخلي باقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة و فعالية المؤسسة		
مرتفعة	0.010	4.00	0	34	0	0	0	العدد	يقوم	15	
			0	100	0	0	0	النسبة %	المدقق الداخلي بعمله وفق المعايير المعمول بها		
مرتفعة	0.200	4.04	التدقيق الداخلي								

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان.

يظهر الجدول رقم (3-08) رأي أفراد العينة من مدراء ماليين ومدققين ماليين ورؤساء قسم المحاسبة و أعضاء مجلس الإدارة في ما يخص التدقيق الداخلي و يبين المتوسط الحسابي الذي هو بمقدار 4.04 و الانحراف المعياري المقدر ب 0.200 و في ما يلي تعليق على إجابات الاستبيان :

1- التدقيق الداخلي نشاط داخلي مستقل يقوم بتقييم ومراقبة الأنشطة الإدارية والمحاسبية للمؤسسة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 82.4% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 11.8% مما يعطي مجموع الموافقة يفوق 94 ونسبة معدومة للمعارضة في حين كانت نسبة الحياد 5.9% مما يؤكد لنا أن التدقيق الداخلي نشاط داخلي مستقل يقوم بتقييم ومراقبة الأنشطة الإدارية والمحاسبية للمؤسسة والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.422 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

2- يمثل التدقيق الداخلي رقابة فعالة ترفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 94.1% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة 100% ونسبة معدومة للمعارضة والحياد مما يؤكد لنا أن التدقيق الداخلي يمثل رقابة فعالة ترفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.239 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

3- يعد المدقق الداخلي تقارير مفصلة ودورية ويرفعها إلى أعلى منطقة تنفيذية

كانت الإجابة بعدم الموافقة بنسبة 76.49% وهي أكبر نسبة يليها الحياد بنسبة 17.6% ثم عدم الموافقة بشدة بنسبة 5.9% في حين كانت نسبة الموافقة والموافقة بشدة منعدمة مما يؤكد لنا أن المدقق الداخلي لا يعد تقارير مفصلة ودورية والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.12 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.478 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في عدم الموافقة.

4- يتأكد المدقق الداخلي من صحة البيانات ويفحصها ويدققها

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 100% وهي النسبة الكلية في حين كانت باقي النسب منعدمة مما يؤكد لنا أن المدقق الداخلي يتأكد من صحة البيانات ويفحصها ويدققها والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.000 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

5- إذا تم الإخلال بالاستقلالية أو الموضوعية للمدقق يتم إشعار مجلس الإدارة بذلك

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 88.2% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة والحياد بنسبة 5.9% ونسبة معدومة للمعارضة مما يؤكد لنا أنه إذا تم الإخلال بالاستقلالية أو الموضوعية للمدقق يتم إشعار مجلس الإدارة بذلك والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.348 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

6- يكون المدقق داخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 88.2% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 11.8% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100% ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد لنا أن المدقق داخلي يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.12 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.327 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

7- يقوم التدقيق المالي بفحص البيانات المالية والسجلات والتأكد من مدى مطابقتها لمبادئ التدقيق المتفق عليها

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 94.1% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100% ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد لنا بأن التدقيق المالي يقوم بفحص البيانات المالية والسجلات ومطابقتها لمبادئ التدقيق المتفق عليها والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.239 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

8- يقوم تدقيق الالتزام بالتأكد ما إذا كانت لمؤسسة التزم بالإجراءات والقواعد الموضوعة من طرف الإدارة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 91.2% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 8.8% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100% ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد لنا بأن تدقيق الالتزام يقوم بالتأكد ما إذا كانت لمؤسسة التزم بالإجراءات والقواعد الموضوعة من طرف الإدارة و المتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.09 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.288 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

9- يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتوثيق المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف المهمة.

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 88.2% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 11.8% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100% ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد لنا بأن المدققين الداخليين يقومون بتحديد وتحليل وتوثيق المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف المهمة. والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.422 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

10- يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بالمراجعة الدورية وتقديم تقريره إلى الإدارة ومجلس الإدارة للموافقة عليه.

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 76.5% وهي أكبر نسبة يليها الحياد بنسبة 14.7% ثم نسبة 8.8% خاصة بالموافقة بشدة و نسبة معدومة للمعارضة مما يؤكد بأن الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي يقوم بالمراجعة

الدورية وتقديم تقريره إلى الإدارة مجلس الإدارة للموافقة عليه. و المتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 3.94 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.498 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

**11- يقدم التدقيق الداخلي خدمات تأكيدية واستشارية و يقوم المدقق الداخلي بتبليغ نتائج المهام.**

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 94.1% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100% ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد. بأن التدقيق الداخلي يقوم بخدمات تأكيدية واستشارية و يقوم المدقق الداخلي بتبليغ نتائج المهام. و المتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.293 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

**12- يقوم المدقق الداخلي عمله باجتهاد ومسؤولية وسرية تامة.**

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 100% وهي النسبة الكلية في حين النسب الأخرى كلها منعدمة مما يؤكد على أن المدقق الداخلي يقوم بعمله باجتهاد ومسؤولية وسرية تامة و المتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.000 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

**13- لا يستعمل المدقق الداخلي المعلومات لأي منفعة شخصية**

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 100% وهي النسبة الكلية في حين باقي النسب منعدمة مما يؤكد على أن المدقق الداخلي لا يقوم بالاستعمال الشخصي للمعلومات و المتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.000 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

**14- يقوم المدقق الداخلي باقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة و فعالية المؤسسة**

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 94.1% وهي أكبر نسبة يليها الحياد بنسبة 5.9% في حين باقي النسب معدومة مما يؤكد على أن المدقق الداخلي يقوم باقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة و فعالية المؤسسة و المتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 3.94 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.239 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

**15- يقوم المدقق الداخلي بعمله وفق المعايير المعمول بها**

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 100% وهي النسبة الكلية في حين باقي النسب معدومة مما يؤكد على أن المدقق الداخلي يقوم بعمله وفق المعايير المعمول بها و المتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.000 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

### الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

3- يحتوي هذا الجزء من الاستبيان على مجموعة من الأسئلة تتعلق بآراء أفراد العينة في تأثير الأداء على الفعالية في المؤسسة

الجدول رقم(3-09): تحليل فقرات فعالية الأداء في المؤسسة.

الرقم	العبارات	العدد والنسبة	غير موافق بحجة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	الأداء هو مجموعة المسؤوليات و النشاطات الواجبة على الفرد القيام بها	العدد	0	0	1	30	3	4.06	0.343	مرتفعة
		النسبة %	0	0	2.9	88.2	8.8			
02	لقياس مدى انجاز أهداف المؤسسة يركز الأداء على استخدام مختلف المؤشرات الاقتصادية	العدد	0	0	2	30	2	4.00	0.348	مرتفعة
		النسبة %	0	0	5.9	88.2	5.9			

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

مرتفعة	0.239	4.06	2	32	0	0	0	العدد	يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية	03
			5.9	94.1	0	0	0	النسبة %		
مرتفعة	0.239	3.94	0	32	2	0	0	العدد	يظهر تقييم الأداء مدى إسهام الوحدة الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية	04
			0	94.1	5.9	0	0	النسبة %		
مرتفعة	0.239	4.06	2	32	0	0	0	العدد	يعكس الأداء الجيد مدى مساهمة عملية التدقيق الداخلي في تحقيق الفعالية في المؤسسة	05
			5.9	94.1	0	0	0	النسبة %		

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

مرتفعة	0.239	4.06	2	32	0	0	0	العدد	التدقيق الداخلي وسيلة لتقييم الأداء في المؤسسة	06
			5.9	94.1	0	0	0	النسبة %		
مرتفعة	0.239	4.06	0	32	2	0	0	العدد	يحرص المدقق الداخلي على فعالية الرقابة الداخلية لتحقيق جودة ممارسة الأداء في المؤسسة	07
			0	94.1	5.9	0	0	النسبة %		
مرتفعة	0.288	4.09	3	31	0	0	0	العدد	من العوامل	08



الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

			8.8	91.2	0	0	0	النسبة %	المؤثرة على الأداء الظروف السياسية المحيطة بالمؤسسة	
مرتفعة	0.010	4.00	0	34	0	0	0	العدد	يوفر تقييم الأداء مختلف المعلومات المهمة للإدارة العليا	09
			0	100	0	0	0	النسبة %		
مرتفعة	0.010	4.00	0	34	0	0	0	العدد	مؤشر الأداء	10

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

			0	100	0	0	0	النسبة %	من بين المؤشرات التي تدل على فعالية المؤسسة	
مرتفعة	0.348	4.00	2	30	2	0	0	العدد	يؤدي تقييم الأداء إلى خلق نوع من التنافس بين مختلف أقسام المؤسسة	11
			5.9	88.2	5.9	0	0	النسبة %		
مرتفعة	0.239	4.06	2	32	0	0	0	العدد	يساعد تقييم الأداء على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية	12
			5.9	94.1	0	0	0	النسبة %		
مرتفعة	0.010	4.00	0	34	0	0	0	العدد	يحقق	13
			0	100	0	0	0	النسبة	تقييم الأداء أكبر قدر من	

## الفصل الثالث: دراسة ميدانية لفعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام سكر مستغانم

								%	الانجاز بأقل التكاليف		
مرتفعة	0.010	4.00	0	34	0	0	0	العدد	للأداء	14	
			0	100	0	0	0	النسبة %	أهمية كبيرة في تطوير المؤسسة		
مرتفعة	0.010	4.00	0	34	0	0	0	العدد	للأداء دور كبير في تحقيق الفعالية في المؤسسة	15	
			0	100	0	0	0	النسبة %			
مرتفعة	0.187	4.026								فعالية أداء المؤسسة	

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان.

يظهر الجدول رقم (3-09) رأي أفراد العينة من مدراء ماليين ومدققين ماليين ورؤساء قسم المحاسبة و أعضاء مجلس الإدارة في ما يخص تأثير الأداء على الفعالية في المؤسسة و يبين المتوسط الحسابي الذي هو بمقدار 4.026 و الانحراف المعياري المقدر ب 0.187 و في ما يلي تعليق على إجابات الاستبيان :

### 1- الأداء هو مجموعة المسؤوليات و النشاطات الواجبة على الفرد القيام بها

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 88.2% و هي أكبر نسبة تلمها الموافقة بشدة بنسبة 8.8% مما يعطي مجموع الموافقة يفوق 96 % و نسبة معدومة للمعارضة في حين كانت نسبة الحياد 2.9% مما يؤكد لنا أن الأداء هو مجموعة من المسؤوليات و النشاطات الواجبة على الفرد القيام بها و المتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.343 مما يوضح تشتت ضئيل جدا و تجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

2- لقياس مدى انجاز أهداف المؤسسة يركز الأداء على استخدام مختلف المؤشرات الاقتصادية

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 88.2% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة يفوق 93 % ونسبة معدومة للمعارضة في حين كانت نسبة الحياد 5.9% مما يؤكد لنا أنه لقياس مدى انجاز أهداف المؤسسة يركز الأداء على استخدام مختلف المؤشرات الاقتصادية والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.348 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

3- يوفر تقييم الأداء مقياس مدى نجاح الوحدة الاقتصادية

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 94.1% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100 % ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد لنا أن الأداء مقياس مدى نجاح الوحدة الاقتصادية والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.239 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

4- يظهر تقييم الأداء مدى إسهام الوحدة الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 94.1% وهي أكبر نسبة تليها الحياد بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100 % ونسبة معدومة للمعارضة مما يؤكد لنا أن تقييم الأداء يظهر مدى إسهام الوحدة الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 3.94 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.239 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

5- يعكس الأداء الجيد مدى مساهمة عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 94.1% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100 % ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد لنا أن الأداء الجيد يعكس مدى مساهمة عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.239 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

6- التدقيق الداخلي وسيلة لتقييم الأداء في المؤسسة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 94.1% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100 % ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد لنا أن التدقيق الداخلي وسيلة لتقييم الأداء في المؤسسة والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.239 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

7- يحرص المدقق الداخلي على فعالية الرقابة الداخلية لتحقيق جودة ممارسة الأداء في المؤسسة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 94.1% وهي أكبر نسبة تليها الحياد بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100 % ونسبة معدومة للمعارضة مما يؤكد لنا أن المدقق الداخلي يحرص على فعالية الرقابة الداخلية لتحقيق جودة ممارسة الأداء في المؤسسة والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.239 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

8- من العوامل المؤثرة على الأداء الظروف السياسية المحيطة بالمؤسسة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 91.2% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 8.8% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100 % ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد لنا أنه من العوامل المؤثرة على الأداء الظروف السياسية المحيطة بالمؤسسة والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.09 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.288 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

9- يوفر تقييم الأداء مختلف المعلومات المهمة للإدارة العليا

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 100% وهي النسبة الكلية ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد لنا أن تقييم الأداء يوفر مختلف المعلومات المهمة للإدارة والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.010 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

10- مؤشر الأداء من بين المؤشرات التي تدل على فعالية المؤسسة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 100% وهي النسبة الكلية ونسبة معدومة للمعارضة و الحياد مما يؤكد لنا أن مؤشر الأداء من بين المؤشرات التي تدل على فعالية المؤسسة والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.010 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

11- يؤدي تقييم الأداء الى خلق نوع من التنافس بين مختلف أقسام المؤسسة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 88.2% وهي أكبر نسبة تليها الموافقة بشدة بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة يفوق 93 % ونسبة معدومة للمعارضة في حين كانت نسبة الحياد 5.9% مما يؤكد لنا أن تقييم الأداء يؤدي الى خلق نوع من التنافس بين مختلف أقسام المؤسسة والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 و الانحراف المعياري كانت قيمته 0.348 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

12- يساعد تقييم الأداء على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 94.1% وهي أكبر نسبة تليها الحياد بنسبة 5.9% مما يعطي مجموع الموافقة يساوي 100 % ونسبة معدومة للمعارضة مما يؤكد لنا أن تقييم الأداء يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.06 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.239 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

13- يحقق تقييم الأداء أكبر قدر من الانجاز بأقل التكاليف

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 100% وهي النسبة الكلية ونسبة معدومة للمعارضة والحياد مما يؤكد لنا أن تقييم الأداء يحقق أكبر قدر من الانجاز بأقل التكاليف والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.010 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

14- للأداء أهمية كبيرة في تطوير المؤسسة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 100% وهي النسبة الكلية ونسبة معدومة للمعارضة والحياد مما يؤكد لنا أن للأداء أهمية كبيرة في تطوير المؤسسة والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.010 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

15- للأداء دور كبير في تحقيق الفعالية في المؤسسة

كانت الإجابة بالموافقة بنسبة 100% وهي النسبة الكلية ونسبة معدومة للمعارضة والحياد مما يؤكد لنا أن للأداء دور كبير في تحقيق الفعالية والمتوسط الحسابي يفسر تلك النتائج إذ قدرت قيمته ب 4.00 والانحراف المعياري كانت قيمته 0.010 مما يوضح تشتت ضئيل جدا وتجمع الإجابات بشكل كبير في الموافقة.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية

تقوم خلية التدقيق الداخلي في مؤسسة رام مستغانم بفحص وتقييم كل العمليات والأنظمة و مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ويقوم المدقق الداخلي باكتشاف كل أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة وذلك بغية تصحيحها وتحسينها ومن خلال دراستنا في مصلحة التدقيق الداخلي في المؤسسة اتضح لنا أوجه القصور التي اكتشفها المدقق الداخلي من خلال فحصه وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتي نلخصها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

أوجه القصور:

\_ افتقار قسم المحاسبة والمالية الى الوسائل التقنية الحديثة في المراقبة

<sup>1</sup> من وثائق المؤسسة، مصلحة الأمانة العامة، قسم التدقيق.

- \_ عدم وجود برمجيات مختصة في الإدارة بل الاعتماد على برمجيات بسيطة.
- \_ عدم دعم الراحة المعنوية و المادية للعمال لأن أغلبهم لا يزالون يعملون في حالة مؤقتة.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية:
- ومن أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية يقوم المدقق الداخلي بمراجعة وضعية الموارد البشرية وذلك لتحسين أداء العاملين الذي ينتج عنه تحسين أداء المؤسسة.
- \_ فحص المعلومات التي تخص العنصر البشري.
- \_ التأكد من أن المعلومات تعطي الصورة الصادقة عن الأداء الجماعي.
- \_ دراسة وضعية العمال ومدى التزامهم بالقوانين والتشريعات.
- \_ السهر على التطبيق الصارم للقوانين.
- \_ تتبع كل ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية وطبيعة العمل.

#### **المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة وتقييم المخاطر في مؤسسة رام مستغانم**

للتدقيق الداخلي دور هام في التعامل مع المخاطر التي تواجهها المؤسسة ومن واجبات المدقق الداخلي القيام بالتدقيق وتقييم مختلف المخاطر وذلك لأجل تحسين الأداء لأن مجال عمل التدقيق الداخلي في هذه المؤسسة يشمل<sup>1</sup>:

- \_ فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية واكتشاف القصور والمخاطر فيها.
  - \_ مراجعة وتقييم الخدمات واليد العاملة.
  - \_ فحص المعلومات التي ينتهجها نظام الرقابة المحاسبية لتحديد مدى مصداقيتها.
  - \_ التأكد من سلامة الأموال والأثاث والمباني ومختلف الموجودات الأخرى لدى المؤسسة.
- ويقوم المدقق الداخلي بتدقيق القوائم المالية والتأكد من مصداقية وصحة هذه الأخيرة ومن بين الوثائق التي يتم فحصها.

#### **الميزانية:**

- تعد الميزانية من بين القوائم المالية التي توفر للمؤسسة معلومات عن المركز المالي الذي يتأثر بالموارد الاقتصادية والسيولة والقدرة والاستجابة.
- \_ فحص المدقق والتأكد من ملكية المؤسسة لمستندات الأصول حيث لاحظ أن وثائق الأصول كلها ملك المؤسسة.
  - \_ فحص المدقق بيانات أمر بالشراء ومقارنته مع بيانات الفواتير حيث لاحظ المدقق أن بياناتها متطابقة مع الفواتير.
  - \_ تأكد المدقق وملاحظة أن جميع أصول المؤسسة الموجودة في الدفاتر المحاسبية موجودة فعلا بالمؤسسة نهاية السنة.

<sup>1</sup> من وثائق المؤسسة، مصلحة الأمانة العامة ، قسم التدقيق.

**حسابات النتائج:**

- ويعبر جدول حسابات النتائج على نتيجة المؤسسة من أعمالها السنوية.
- \_ فحص وقيم الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية على أنها تتماشى مع نظام المؤسسة ولا تؤثر على سيرها.
- \_ معلومات حول الربحية حيث قام المدقق بتقييم معلومات الربحية للسنة الحالية مع السنة السابقة فلاحظ أن السنة الحالية أفضل من السنة السابقة.

**جدول التدفقات النقدية:**

- \_ فحص وتقييم المدقق للأجور ولاحظ أن دفعها كان في وقتها ولم يتم التأخر في دفعها.
- \_ لاحظ المدقق على أن سداد مستحقات الموردين كانت في وقتها وعدم الاعتماد على الدفع الأجل.
- \_ أن المؤسسة لا تعتمد على قروض.
- ومن خلال هذا الفحص نتوصل الى أن:
- \_ القوائم المالية تسمح للمدقق بمتابعة أصول المؤسسة وممتلكاتها.
- \_ حماية ممتلكات وأصول المؤسسة من السرقة والإتلاف.
- \_ القوائم المالية هي الركيزة الأساسية للتدقيق الداخلي.
- \_ التدقيق الداخلي يسمح بالتحقق من أن المعلومات المقدمة والمعروضة دقيقة وصادقة.



**الخلاصة:**

من خلال تربصنا بمؤسسة رام مستغانم تمكنا من الحصول على بعض المعلومات في تخصصنا وفهمنا بعض الشيء المفاهيم النظرية خاصة وأن المؤسسة تلعب دور مهم في تحريك العجلة الاقتصادية ورفع الإنتاج المحلي والقضاء على التبعية الاقتصادية من خلال منتجاتها.

ويلعب التدقيق الداخلي دور جد مهم في المؤسسة فمن خلاله يستطيع المدقق تحديد الانحرافات والتجاوزات ومعالجتها في الوقت المناسب لكي يعود بالإيجاب عليها من خلال ضمان استمراريتهما وتحقيق أهدافها المسطرة.

الخاتمة العامة

مع كبر حجم المؤسسات وتشعبها أصبحت هذه الأخيرة تمنح أهمية بالغة وكبيرة للتدقيق الداخلي وذلك حفاظا على بقاءها واستمرارها وحماية جميع الحقوق والموجودات بالإضافة أيضا الى ضمان سير وسلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية وهذا من خلال كشف التجاوزات والانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب عن طريق الفحص الدائم والمتواصل.

لهذا حاولنا من خلال تناول موضوع فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة معالجة إشكالية البحث المتمثلة في كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق الفعالية في المؤسسة محل التريص وإبراز مدى أهمية التدقيق الداخلي في تحقيق الفعالية.

بعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في قسميه النظري والتطبيقي توصلنا الى نتائج خاصة باختبار الفرضيات ونتائج عامة بالإضافة الى مجموعة من التوصيات.

### النتائج:

يعد التدقيق الداخلي وظيفة أساسية في نظام أي مؤسسة.

التدقيق الداخلي تستطيع من خلاله المؤسسة اكتشاف جميع التجاوزات والانحرافات ومعالجتها وتصحيحها في الوقت المناسب.

التدقيق الداخلي أداة رقابية يسمح من خلالها تقييم حالة المؤسسة.

يقوم التدقيق الداخلي على مجموعة من الأهداف تطورت مع الزمن مع تطور مفهومه وأهميته داخل المؤسسة الى أن أصبح عنصر مهم وفعال.

### اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: التدقيق الداخلي عنصر أساسي وفعال في المؤسسة حيث من خلاله تتمكن هذه الأخيرة من معرفة الوضعية الحقيقية لها واتحاد الإجراءات المناسبة واللازمة وبالتالي هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية: للتدقيق الداخلي دور فعال في اتخاذ القرارات بالمؤسسة وذلك من خلال ما يقدمه التدقيق الداخلي من نصائح وتوجيهات لمتخذ القرار وهذا ما يدل على صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: يساعد التدقيق الداخلي المؤسسة في تحقيق أهدافها وذلك من خلال تحديد أوجه القصور والانحرافات ومعالجتها مما يعود بالإيجاب على المؤسسة وتمكينها من تحقيق مختلف أهدافها وبالتالي فهذه الفرضية صحيحة.

### التوصيات:

بناء على النتائج السابقة قمنا بالتوصيات التالية:

## الخاتمة العامة :

---

ضرورة إقناع الموظفين والمديرين أن تقارير وملاحظات المدققين الداخليين مهمة وتساعدهم في تطوير قدراتهم وليس لمحاسبتهم على أخطاء الماضي فقط.

توفير مختلف الموارد والأدوات التي بإمكانها مساعدة المدققين في أداء مهامهم بهدف الوصول إلى أفضل النتائج.

تقديم التحفيزات المادية والمعنوية للمدققين من أجل خلق روح المسؤولية فيهم ودفعهم إلى الشعور بأهمية دورهم في المؤسسة.

الملخص:

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف الأساسية في المؤسسة والتي تقوم الإدارة العليا بالاعتماد عليه كمصدر للمعلومات والبيانات التي تتميز بالجودة والمصداقية ومن هنا يمكن القول إن الدراسة تهدف الى معرفة دور التدقيق الداخلي في المؤسسة ومدى تحقيقه للفعالية المرجوة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ويتضح دور التدقيق الداخلي في إضفاء المصداقية للمعلومات والبيانات التي من خلالها يتم تحقيق أقصى فعالية ممكنة.

وخلصت الدراسة أن التدقيق الداخلي يساعد في خلق الثقة بين مختلف مصالح المؤسسة والإدارة العليا و تحقيق أقصى فعالية ممكنة باعتبار أن التدقيق الداخلي هو المرجع الأساسي للمعلومات والبيانات مما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وذلك بغية تحقيق أهداف المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الفعالية، المؤسسة الاقتصادية.

### summary:

Internal auditing is one of the most important functions of the institution and the higher management relies on it as a source of information and data that is characterized by quality and credibility. Thus, the study aims to know the role of internal auditing in the institution and the extent to which it achieves the desired effectiveness in the Algerian economic institution. The role of internal auditing in giving credibility to the information and data through which the maximum effectiveness is achieved.

The study concluded that internal audit helps to create trust between the various interests of the enterprise and senior management as internal audit is the basic reference for information and data, which helps to make appropriate decisions in a timely manner in order to achieve the objectives of the institution.

**Keywords:** internal auditing, effectiveness, economic enterprise.

## قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد حلي جمعة، مدخل الى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دارالصفاء، عمان، 2005.
2. أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
3. إيهاب نظمي وآخرون، تدقيق الحسابات الإطار النظري، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012.
4. خالد الخطيب-خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي، ط1، عمان، الأردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009.
5. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2012.
6. خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
7. خالد رغب الخطيب، علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
8. خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الوراق، 2006.
9. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ط1، عمان، الأردن، وراق للنشر والتوزيع.
10. داود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ط1، اتحاد المصارف العربية للنشر، بيروت، لبنان، 2007.
11. رأفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات العملي ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
12. رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
13. صالح بن نوار، فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2006.
14. الصبان محمد سمير، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدارة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
15. صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
16. طارق عبد العال حمد، موسوعة معايير المراجعة الجزء الأول، د، ط، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2004.
17. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
18. عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، ط1، البيان للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
19. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

20. فتحي السوافيري، الاتجاهات في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.
21. القبطان محمد، قواعد المراجعة في أعمال البنوك، دار النصر، القاهرة، 2006.
22. كريمة علي الجوهري، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، القاهرة منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2012.
23. محمد التهامي طاهر- مسعود صديقي، مراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
24. محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.
25. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآلية التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
26. ناصر داداي عدون، اقتصاد المؤسسة، د، ط، دارالمحمدية العامة، الجزائر، 1998.
27. هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

### الرسائل الجامعية:

1. حسيبة ميلودي، دور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل الماستر، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2016-2017.
2. خيرة حاج عثمان، فعالية التسيير في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل الماستر، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2012-2013.
3. فاطمة بعوج، دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، 2014-2015.
4. لطفي شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، فرع ادارة أعمال، جامعة الجزائر 2003-2004.
5. لهام بن عمرة، فعالية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في تسيير مؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج لنيل الماستر، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2018-2019.
6. محمد فلاق، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة سكيكدة، 2010.
7. الهاشي حمزة، فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل الماستر، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس 2016-2017.

### الأوراق البحثية:

1. بكري علي حجاج، "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الاقتصادية في منظمات الأعمال"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد، 2005.



2. بن زعمة سليمة، بحري ريمة، التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 04 ، 2010.

❖ وئانق مؤسسة رام سكر مستغانم ( مديرة التجارة ، مديرة الموارد البشرية ، مديرة الاستغلال، قسم التدقيق ).

# الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المحاسبة والمالية

تخصص تدقيق و مراقبة التسيير

السنة الجامعية 2023/2022

كلمة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد...

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستنا استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق و مراقبة التسيير تحت عنوان:

فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة الاستبيان المرفق والإجابة عليه مع إعطائه الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة كما أن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية المطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة، بالتالي الحصول على نتائج وتوصيات أكثر دقة الدراسة مع التأكيد على سرية المعلومات التي سيقدمونها حيث أنها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ونشكركم مسبقاً على تعاونكم معنا في هذه الدراسة.

الطالب: بن بدره كريم.

ملاحظة: الرجاء وضع علاوة في الخانة المناسبة لإجاباتكم.

البيانات الشخصية للتعينة

1-الجنس

ذكر  أنثى

2-العمر

أقل من 30 سنة  30 إلى 35 سنة

36 إلى 45 سنة  أكثر من 45 سنة

3-المؤهل العلمي:

دكتوراه  ماجستير

ماستر  ليسانس

حدد: .....

أخرى

4-التخصص العلمي:

محاسبة وتدقيق  تسيير

إدارة مالية  إدارة أعمال

حدد: .....

أخرى

5-المستوى الوظيفي:

مدير مالي  مدقق مالي

محاسب  رئيس مصلحة

حدد: .....

أخرى

6- الخبر الوظيفية:

أقل من 5 سنوات  من 6 إلى 10 سنوات

أكثر من 15 سنة

من 11 إلى 15 سنة

7- الشهادات المهنية:

شهادة محافظ حسابات

شهادة محاسب

حدد:

شهادات أخرى

شهادة خبير محاسبي

.....

دون شهادة

جدول: تحليل فقرات التدقيق الداخلي

الرقم	العبارات	غير موافق بحجة	موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	التدقيق الداخلي						
	نشاط داخلي مستقل يقوم بتقييم ومراقبة الأنشطة الإدارية والمحاسبية للمؤسسة						
02	يمثل التدقيق الداخلي						
	رقابة فعالة ترفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة						
03	يعد المدقق						

					الداخلي تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق ورفعه إلى أعلى منطقة تنفيذية	
					يتأكد المدقق الداخلي من صحة البيانات وفحصها وتدقيقها	04
					إذا تم الإخلال بالاستقلالية أو الموضوعية للمدقق يتم إشعار مجلس الإدارة بذلك	05
					يكون	06

					المدقق داخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها	
					يقوم التدقيق المالي بفحص البيانات المالية والسجلات ومطابقتها لمبادئ التدقيق المتفق عليها	07
					يقوم تدقيق الالتزام بالتأكد ما إذا كانت مؤسسة التزمت بالإجراءات والقواعد الموضوعية من الإدارة	08
					يقوم	09



					المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتوثيق المعلومات التالية واللازمة لتحقيق أهداف المهمة.	
					يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بالمراجعة الدورية وتقديمه إلى الإدارة ويجلس الإدارة للموافقة عليه.	10
					يقدم	11

					التدقيق الداخلي خدمات تأكيدية واستشارية يقوم المدقق الداخلي بتبليغ نتائج المهام.	
					يقوم المدقق الداخلي عمله باجتهاد ومسؤولية وسرية تامة.	12
					لا يستعمل المدقق الداخلي المعلومات لأي منفعة شخصية	13
					يقوم المدقق الداخلي باقتراح الاجراءات اللازمة لزيادة كفاءة المؤسسة	14

					يقوم المدقق الداخلي بعمله وفق المعايير المعمول بها	15
					التدقيق الداخلي	

جدول: تحليل فقرات فعالية الأداء في المؤسسة

الرقم	العبارات	غير موافق بحجة	موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	الأداء هو مجموعة المسؤوليات و النشطات الواجبة على الفرد القيام بها						
02	لقياس مدى انجاز أهداف						

					المؤسسة يركز الأداء على استخدام مختلف المؤشرات الاقتصادية	
					يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية	03
					يظهر تقييم الأداء مدى إسهام الوحدة الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	04
					يعكس الأداء الجيد مدى مساهمة عملية	05

					التدقيق الداخلي في المؤسسة	
					التدقيق الداخلي وسيلة لتقييم الأداء في المؤسسة	06
					يحرص المدقق الداخلي على فعالية الرقابة الداخلية لتحقيق جودة ممارسة الأداء في المؤسسة	07
					من العوامل	08

					المؤثرة على الأداء الظروف السياسية المحيطة بالمؤسسة	
					يوفر تقييم الأداء مختلف المعلومات المهمة للإدارة العليا	09
					مؤشر الأداء من بين المؤشرات التي تدل على فعالية المؤسسة	10
					يؤدي تقييم	11

					الأداء الى خلق نوع من التنافس بين مختلف أقسام المؤسسة	
					يساعد	12
					تقييم الأداء على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية	
					يحقق تقييم الأداء أكبر قدر من الانجاز بأقل التكاليف	13
					للأداء	14
					أهمية كبيرة في تطوير المؤسسة	
					للأداء دور كبير في تحقيق الفعالية في المؤسسة	15

